قياس أثر التحرير الاقتصادى على محصول الارز بمصر

على عاصم فؤاد عبد العزيز*

مقدمة :

قبل عام ١٩٩١ كان للدولة سيطرة قوية على محصول الارز حيث احتكرت تجارة الارز المحلية والخارجية. وكان المزارعون ملزمين ببيع محصولهم من الارز الشعير للمضارب المملوكة للدولة بأسعار محددة من قبل نظام توريد إجبارى لحصص معينة من الانتاج. وكانت مشاركة القطاع الخاص قاصرة على ٣٧ [١] مضرباً تجارياً ولم يكن مسموحاً للقطاع الخاص بنقل وتخزين والاتجار فى الارز.

وبعد عام ١٩٩١ قامت الحكومة برفع الحظر على ضرب وتخزين وتجارة الارز وإلغاء التوريد الاجبارى بنظام الحصص تاركة لآليات السوق تحديد أسعار الارز. ولقد استجاب المزارعون للحرية الاقتصادية وارتفاع أسعار السوق حيث زادت الرقعة المزروعة من الارز الصيفى حتى بلغت ١,٢٢ مليون فدان عام ١٩٩٨ والتى تمثل نحو ١٩,٧٪ من مساحة الحبوب المقدرة بنحو ٦,١٩ مليون فدان فى حين تساهم بنحو ٨,٨٣٪ من إجمالى المساحة المحصولية والمقدرة بنحو ١٣,٨٥ مليون فدان خلال نفس العام. ولقد صاحب التوسع فى المساحة المزروعة زيادة فى الانتاجية الفدانية على مستوى الجمهورية والتى بلغت نحو ٣,٦٣ طنا عام ١٩٩٨ وبزيادة قدرها نحو ٩,٣٣٪ عن نظيره خلال عام ١٩٩١ مما يعكس جهود الدولة فى إطار تحسين انتاجية الاصناف التجارية.

ولقد عكست محصلة الزيادة فى المساحة المزروعة والانتاجية الفدانية من ذلك المحصول زيادة

*د. على عاصم فؤاد عبد العزيز–استاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة.

الانتاج الكلى من الارز الشعير إلى نحو ٤,٤٥ مليون طن عام ١٩٩٨ وبزيادة قدرها نحو ٢٩,١٪ عن نظيره عام ١٩٩١. ويتم استيعاب الانتاج الكلى من خلال المضارب والتى بلغت طاقتها الانتاجية نحو ٥,٤٩ مليون طن أرز شعير عام ١٩٩٨ يمتلك القطاع الخاص نحو ٧٠٪ من إجمالى تلك الطاقة فى حين يمتلك القطاع الحكومى الجزء الباقى والمقدر بنحو ٣٠٪ من إجمالى تلك الطاقة الانتاجية.

ويستوعب السوق المحلى بقنواته التسويقية الجانب الاكبر من الانتاج المحلى حيث يساهم كل من الاستهلاك المحلى والتقاوى والتصنيع فى استيعاب نحو ٨٧,٤٤٪، ٢,٧٣٪، ٣,٩١٪ من إجمالى العرض الكلى والمقدر بنحو ٣,٠٥ مليون طن من الارز الابيض خلال عام ١٩٩٨.

بينما يبلغ حجم الصادرات المصرية من الارز الابيض نحو ١٤,١٪ من إجمالى الإنتاج المحلى والمقدر بنحو ٣,٦٨ مليون طن خلال عام ١٩٩٨ ويتم استيعابه من خلال أسواق الدول العربية وبعض دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية بالإضافة إلى تركيا.

١-١ مشكلة البحث:

انعكست سياسة التحرر الاقتصادى على محصول الارز على مستوى مراحل الانتاج والتسويق المحلى والتجارة الخارجية. وبالتالى أثرت على قرارات الاطراف المختلفة شاملة المنتجين والوسطاء والمصدرين والمستهلكين المحليين والتى تكون أهدافهم متعارضة. وطبقا لذلك فإن لسياسة التحرر الاقتصادى آثارا إيجابية يستفيد بها بعض الاطراف على حساب الاطراف الاخرى التى تتأثر قراراتها بالآثار السلبية لتلك السياسة مما يؤثر بشكل مباشر على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والوضع الانتاجى والتصديرى فى المستقبل.

١-٢ هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة ملامح السياسة الانتاجية وأثرها على الوضع الانتاجى الراهن بالإضافة إلى دراسة السياسة التسويقية لمحصول الارز يلى ذلك تحليل المؤشرات السعرية وأثرها على المستويات السعرية بقطاع الارز وكذلك تقدير الدعم والضرائب الضمنية على مستوى المنتجين، بالإضافة إلى قياس الكفاءة الاقتصادية للمدخلات والمخرجات. وأخيراً سوف يهتم البحث بدراسة الطاقة التصديرية ومؤشرات الميزة النسبية والتنافسية لها.

١-٣ البيانات المستخدمة وأساليب التحليل المتبعة :

تم الاعتماد على بيانات تاريخية خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٨ والمنشورة بكل من وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، ونشرات كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة الاغذية والزراعة وصندوق النقد الدولى. فضلا عن الاستعانة بعدة دراسات تابعة للمنظمات الدولية بالإضافة إلى الابحاث والدراسات المحلية المتعلقة بهدف البحث.

تم استخدام اسلوب التحليل الوصفى المعتمد على استخدام النسب المئوية والارقام القياسية ومعامل الاختلاف. كما تم استخدام اسلوب التحليل الكمى الذى يقيس معدلات النمو السنوى للمتغيرات المدروسة باستخدام الصورة نصف اللوغاريتمية. بالإضافة إلى قياس مؤشرات السياسة السعرية والمتمثلة فى معامل الحماية الاسمى للمخرجات، معامل الحماية الاسمى للمدخلات المتاجر فيها، معامل الحماية الفعال، نسبة دعم المنتج. وتم قياس مؤشرات الكفاءة المتمثلة فى صافى الخسارة على مستوى المنتج وصافى الخسارة على مستوى المستهلك وصافى الخسارة على مستوى المجتمع. بالإضافة إلى قياس الميزة النسبية من خلال مؤشر تكلفة الموارد المحلية. كما تم قياس مؤشرات الميزة التنافسية من خلال ثلاثة مؤشرات هم الميزة النسبية الظاهرية والتكثيف النسبى للعمالة ونسبة اختراق السوق.

٢- ملامح السياسة الانتاجية وأثرها على الوضع الانتاجى الراهن:

خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ كان نمط الزيادة فى مساحة الارز الصيفى نمطا متقلبا حيث بلغ نحو ٩٢ ,٠٠ ,٨٣ ,٠٠ ,٠٤ ,١[٢] مليون فدان خلال أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ فى حين أخذت المساحة المزروعة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ فى التزايد عن مليون فدان حيث بلغت نحو ١,١ ، ١,٣٧ ، ١,٤ ، ١,٥٥ ، ١,٢٢ مليون فدان خلال أعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ على الترتيب. والتطور الحادث فى المساحة المزروعة قد عكسه معدل النمو السنوى - جدول (١) بالملحق - والمقدر بنحو ٣,٩٪ والذى ثبتت معنويته إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فى حين أن معامل الاختلاف لذلك المتغير قد بلغ نحو ١٨,٦٢٪ عن متوسطه البالغ نحو ١,١٦ مليون فدان خلال الفترة ٨٥-١٩٩٨ .

ولقد ازدادت مساحات الارز الصيفى بأهم المحافظات الواقعة فى الدلتا والمتمثلة فى الدقهلية

وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية والغربية ودمياط والفيوم خلال عام ١٩٩٨ بنحو ٤٤٪، ٢٠,٩٪، ٨,٣٪، ٢٢,٦٪، ٤٢,٧٪، ٢٥,٤٪، ١١٥٪ على الترتيب مقارنة بالمساحة المزروعة خلال عام ١٩٨٥ والتى بلغت نحو ٢٢٥,٨، ٢١٥,٦، ١٦٩,٨، ١٤٤,٧، ٨٣,٧، ٤٣,١، ٩,٧ ألف فدان [٣] على الترتيب فى كل من هذه المحافظات وتعزى الزيادة فى مساحات الارز إلى الجهود التى تبذلها وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والتى أتاحت مساحات إضافية بمنطقة دلتا نهر النيل لزراعة الارز ومحاصيل أخرى فضلا عن قيام المزارعين بإحلال الارز[٤] محل الذرة الشامية وبعض المحاصيل قليلة الاهمية مثل فول الصويا وعباد الشمس. ولقد أكدت دراسة لجامعة Arkansas عام ١٩٩٥[٥] أن هناك منافع اقتصادية فى زراعة الارز بالدلتا من حيث امكانية تدنية الملوحة والفقد فى الاراضى الزراعية بتلك المنطقة الامر الذى يفسر بلوغ مساحات الارز أكثر من مليون فدان بالمحافظات المتمركزة فى الدلتا خاصة فى فترة التسعينات.

ويقوم معهد بحوث الارز باستنباط أصناف تتمتع بعديد من الخصائص والتى تتمثل فى زيادة الانتاجية الفدانية ومقاومتها للفطريات وقدرتها على تحمل الملوحة (بعض الاصناف) ومدى ملاءمتها لعمليات ضرب الارز بالمضارب ومدى ملاءمتها لذوق المستهلك. ولقد زادت الانتاجية الفدانية من نحو ٢,٥ إلى ٢,٧٢ طنا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ فى حين حدث تطور ملحوظ فى الانتاجية الفدانية من نحو ٣,٠١ إلى ٣,٦٣ طنا خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، ولقد بلغ معدل النمو السنوى للانتاجية الفدانية - جدول رقم (١) بالملحق - نحو ٣,٤٨٪ وثبتت معنويته إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ فى حين بلغ معامل الاختلاف نحو ١٥,٠١٪ عن متوسطه البالغ نحو ٣,٠٩ طنا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

وحيث إنه حدث تطور ملحوظ فى الانتاجية الفدانية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ فإنه سوف يتم تناول الاهمية النسبية لأصناف الارز الصيفى خلال تلك الفترة. فيلاحظ أن أهم الاصناف والتى تشغل غالبية المساحة تتمثل فى جيزة ١٧١[٦]، جيزة ١٧٦ سلالة (٢١٧٥) وجيزة ١٧٢ والتى بلغت مساحتها نحو ٠,٦١٤، ٠,٢٥٩، ٠,١٧٢ مليون فدان وبلغت أهميتها النسبية نحو ٤٩,٨٪، ٢١٪، ١٥,٤٪ من متوسط إجمالى المساحة المزروعة بالارز الصيفى والمقدرة بنحو ١,٢٣ مليون فدان فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ولقد بلغ متوسط الانتاجية لتلك الاصناف نحو ٣,١٨، ٢,٩٩، ٢,٩٥ طنا على الترتيب خلال نفس الفترة المدروسة. بينما تمثل

الاصناف الاخرى والمتمثلة فى جيزة ١٧٥[٧]، جيزة ١٧٣ (ريهو) نحو ١٣,٨٪ من إجمالى المساحة المزروعة بالارز وأصناف أخرى وبلغ متوسط الانتاجية منها نحو ٣,٤٨، ٣,١٦ ، ٢,٤٨ طنا على الترتيب خلال الفترة سالفة الذكر.

ولقد استنبط معهد بحوث الاراضى فى إطار الحملة القومية للنهوض بإنتاج الارز صنفين هما جيزة ١٧٧ ، جيزة ١٧٨[٨] . ويتميز صنف جيزة ١٧٧ بقدرته الانتاجية العالية ومتوسط بلغ نحو ٣,٥١ طنا خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ فضلا عن التبكير فى النضج حيث يمكث ما بين ١٢٠ - ١٢٥ يوما مما يساعد على زيادة التكثيف المحصولى وإمكانية زراعة برسيم مبكر وزراعة محصولين صيفيين وبالتالى يسمح بزيادة دخل المزارع بطريقة غير مباشرة. بينما يتميز صنف جيزة ١٧٨ بأنه ذو قدرة انتاجية عالية ومتوسط بلغ نحو ٣,٥٥ طنا خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ بالإضافة إلى أنه مبكر فى النضج حيث يمكث فى الارض ١٣٠ - ١٣٥ يوما كما يمكن زراعته فى الاراضى الملحية ويتحمل درجة ملوحة عالية.

ولقد تغيرت الاهمية النسبية للأصناف المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، حيث إن المساحة المزروعة بصنفى جيزة ١٧٧ ، جيزة ١٧٨ قد بلغت نحو ٣١,٩٪ [٩] من إجمالى المساحة المزروعة بالارز الصيفى و المقدرة بنحو ١,٣٩ مليون فدان فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ فى حين تراجعت مساحات باقى الاصناف المزروعة من قبل لتبلغ نحو ٦٨,١٪ من اجمالى المساجة خلال نفس الفترة المذكورة.

ولقد أثمرت نتائج الحملة القومية للارز زراعة صنفى سخا ١٠١، سخا ١٠٢ حيث بلغت مساحتهما نحو ٤٢,٦٨ ، ٣٥,٢٨[١٠] ألف فدان خلال عام ١٩٩٨ وهما من الاصناف ذات الانتاجية المرتفعة والتى بلغت نحو ٤,٠٨ ، ٣,٧٤ طنا للفدان على الترتيب. وتبلغ فترة المكث لهما حتى الحصاد ١٣٥، ١٢٠ يوما على الترتيب. ومن محصلة التطور الحادث فى كل من المساحة والانتاجية الفدانية فإن الانتاج الكلى من الارز الشعير قد تضاعف خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨ .

ولقد بلغ حجم الانتاج الكلى من الأرز نحو ٢,٣١ ، ٢,٦٧ ، ٣,٩١ ، ٤,٧٨ ، ٤,٤٥[١١] مليون طن خلال أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٢، ١٩٩٥ ، ١٩٩٨ على الترتيب. ولقد عكس معدل النمو السنوى للإنتاج الكلى من الارز الشعير - جدول رقم (١) بالملحق - التطور الحادث فى

الانتاج خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حيث بلغ نحو ٧,٣٩٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين قدر معامل الاختلاف بنحو ٣١,١٣٪ عن متوسطه البالغ نحو ٣,٦٩ مليون طن خلال نفس الفترة المدروسة.

٣- السياسة التسويقية لمحصول الارز الصيفى:

قبل عام ١٩٩١ كان للدولة سيطرة على تجارة الارز المحلية والخارجية. فلقد كان المزارعون يقومون بتسليم حصص اجبارية من إنتاجهم لمراكز التجميع للجمعية العامة لمنتجى الارز أو البنك الرئيسى للتنمية والائتمان أو جمعيات الاصلاح الزراعى والتى تقوم بدورها بتسليمه للمضارب والفراكات المملوكة للدولة والتى تقوم بعملية ضرب الارز الشعير للاستهلاك المحلى. وتقوم شركة تسويق الارز بناء على تعليمات من وزارة التموين بتوزيع الارز على ثلاث جهات رئيسية[١٢]، تتمثل الجهة الأولى فى المحافظات التى تحصل على حصص شهرية من خلال نظام البطاقات التموينية والتى تتيح للمستهلك الحصول على جزء من احتياجاته بالسعر المدعوم. بينما تتمثل الجهة الثانية فى الهيئات والشركات الاستهلاكية والتى تحصل على جزء من الحصص والتى يحصل فيها المستهلك على احتياجاته بالسعر الحر. أما الجهة الثالثة فتتمثل فى الجمعيات الفئوية والقوات المسلحة والمستشفيات والمدن الجامعية والتى تتعامل بدورها مع المستهلك النهائى. وتقوم شركات المضارب بإنتاج أرز التصدير والذى يسلم لشركات التصدير والتى تقوم بدورها بتصديره للخارج وفقا للاتفاقيات المبرمة.

تخلت الحكومة بعد عام ١٩٩١ عن التحكم فى التجارة المحلية والتجارة الخارجية من خلال اتباع سلسلة من إجراءات التحرر على مستوى ضرب وتخزين وتجارة الارز وإلغاء التوريد الاجبارى لنظام الحصص وبالتالى فإن تحديد السعر للمزارعين أصبح يتحدد فى إطار آليات السوق[١٣] .

ولقد نتج عن تحرير عملية ضرب الارز التوسع فى المضارب الخاصة وتقلص المضارب المملوكة للدولة. وحيث بدأ التجار فى استخدام فراكات القرى فى ضرب الارز الشعير للاغراض التجارية وفى نفس الوقت بدأ أصحاب الاعمال فى استيراد فراكات من آسيا تنتج نوعية أفضل من الارز الابيض. ولقد صاحب زيادة الفراكات فى القرى استثمارات خاصة فى المضارب التجارية الجديدة التى تزيد طاقتها الانتاجية عن ١٠ طن يوميا[١٤] وتخدم هذه المضارب السوقين المحلى والتصديرى. ولقد أدت

قدرتها التنافسية إلى تقليل المتاح للشراء من الارز الشعير بواسطة مضارب القطاع العام.

ويمكن تحليل الاهمية النسبية للفئات المتعاملة فى عملية ضرب الارز والتى كانت تتمثل فى ٥٢ مضربا للقطاع العام، ٣٧ مضربا للقطاع الخاص و ٣٥٠٠[١٥] فراكة بالقرى يتعاملون فى نحو ٣٨,١٨٪، ٥,١٪ ، ٥٤,٧٩٪ على الترتيب من إجمالى الانتاج المحلى المقدر بنحو ٣,١٦٦[١٦] مليون طن أرز شعير عام ١٩٩١/٩٠ . بينما تغيرت الاهمية النسبية للفئات سالفة الذكر حيث انخفض عدد مضارب القطاع العام إلى ٣٧ مضربا وزادت عدد المضارب التابعة للقطاع الخاص إلى ٣٥٥[١٧] مضربا. بينما بلغ عدد الفراكات بالقرى ٨٢٠٠ فراكة. وقدرت الاهمية النسبية لاستخدامات هذه الفئات الثلاث بنحو ٩,٤٪،٤٦,٢٥٪ ، ٤٠,٦١٪ على الترتيب من إجمالى الانتاج المحلى من الارز الشعير المقدر بنحو ٥,٤٨٣ مليون طن عام ١٩٩٨/٩٧ ، ولقد أدى التوسع فى المضارب الخاصة إلى خلق ما يعادل ٦٠٠٠ وظيفة والتى عوضت تراجع الوظائف فى قطاع المضارب الحكومية بنحو ٣٥٠٠ وظيفة. وهو مايعنى إضافة نحو ٢٥٠٠ وظيفة على مستوى العمالة فى قطاع ضرب الارز. كما ازدادت انتاجية العامل بالمضارب إلى نحو ٢٧٣ طنا عام ١٩٩٧ مقارنة بإنتاجيته قبل الاصلاح الاقتصادى والتى بلغت نحو ١٨١ طنا [١٨].

وتقوم المضارب بتسليم الارز لشركة تسويق الارز ومنه إلى هيئة السلع التموينية لتوزيعه على شركات المجمعات . كما تقوم المضارب ببيع الارز الابيض للتجار وشركات التصدير وشركات القطاع العام والخاص والتى توزعه بدورها على شركات التجزئة ليصل للمستهلك النهائى.[١٩]

وبتحليل العلاقة بين العرض المحلى والطلب المحلى للارز الابيض لتحديد الاهمية النسبية للاستهلاك الآدمى فقد أشارت النتائج إلى أن العرض المحلى[٢٠] للأرز الابيض قد بلغ نحو ١,٥٤٦ مليون طن عام ١٩٨٥ ثم ازداد إلى نحو ٢,٠٣ ، ٢,٤٧ ، ٢,٩٤ ، ٣,٠٥[٢١] مليون طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٠، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦، ١٩٩٨ ولقد قدر معدل النمو السنوى له - جدول رقم (١) بالملحق - بنحو ٦,٢٨٪ فى حين بلغ معامل الاختلاف نحو ٢٦,٠٨٪ عن متوسطه البالغ نحو ٢,٢٥ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ .

وحيث إن العرض المحلى يتم استيعابه من خلال مكونات الطلب المحلى والمتمثلة فى الاستهلاك والتقاوى والفاقد ومصادر الاستهلاك الاخرى [٢٢]. أشارت النتائج إلى أن الاستهلاك المحلى يتسم

بالزيادة حيث بلغ نحو ١,٣٥، ١,٧٨، ٢,١٦، ٢,٥، ٢,٦ [٢٣] مليون طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ وبلغ معدل النمو السنوى له - مرجع رقم (١) بالملحق - نحو ٦,١٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين بلغ معامل الاختلاف نحو ٢٥,٣٤٪ عن متوسطه البالغ نحو ١,٩٧ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

وترتبط كمية التقاوى بالمساحة المزروعة فى العام التالى وعلى هذا الاساس فإنها بلغت نحو ٠,٠٨، ٠,٠٦، ٠,٧٧، ٠,٨٣، ٠,٨٣. [٢٤] مليون طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ ولقد بلغ معدل النمو السنوى - مرجع رقم (١) بالملحق - نحو ٢,٥٦٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ بينما بلغ معامل الاختلاف له ١٥,٤٦٪ عن متوسطه البالغ نحو ١,٠٧١ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ .

بالنسبة للفاقد والذى يعد كمؤشر لكفاءة اداء خدمات النقل والتخزين على مستوى القنوات التسويقية فقد أشارت نتائجه إلى أنه بلغ نحو ٠,٠٨٩، ٠,١٢٢، ٠,١٦، ٠,١٨، ٠,١٨. [٢٥] مليون طن خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨. ولقد بلغ معدل النمو السنوى له - جدول رقم (١) بالملحق- نحو ٧,٣٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين بلغ معامل الاختلاف نحو ٣٠,٨٥٪ عن متوسطه البالغ نحو ٠,١٤١ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ .

بالنسبة لمصادر الاستهلاك الاخرى فلقد بلغت نحو ٠,٠١٨، ٠,٠٠٦، ٠,٠٠٧، ٠,١١٧، ٠,١١٩ مليون طن [٢٦] على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ وقدر معدل النمو السنوى له - بجدول رقم (١) بالملحق - بنحو ١٤,٠٢٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ بينما بلغ معامل الاختلاف له نحو ٥١,٨٨٪ عن متوسطه البالغ نحو ٠,٠٠٧ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

وتقدر الاهمية النسبية لمكونات الطلب المحلى بنحو ٨٧,٩٪، ٥,١٪، ٥,٧٪، ١,٣٪ على الترتيب لكل من الاستهلاك المحلى والتقاوى والفاقد ومصادر استهلاك أخرى بالنسبة للإجمالى المقدر بنحو ١,٥٤ مليون طن خلال عام١٩٨٥، ولم تتغير الاهمية النسبية لمكونات الطلب المحلى خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ بشكل ملموس مقارنة بعام ١٩٨٥، حيث بلغت الاهمية النسبية لكل من

الاستهلاك المحلى والتقاوى والفاقد، مصادر الاستهلاك الاخرى نحو ٨٧,٤٪ ، ٢,٨٪ ، ٥,٩٪، ٣,٩٪ على الترتيب من الاجمالى المقدر بنحو ٣,٠٥ مليون طن عام ١٩٩٨ .

أما بالنسبة للطلب الخارجى على الارز فسوف يتم دراسة صادرات الارز الصيفى بشكل تفصيلى فى الجزء التالى من البحث.

٤- المؤشرات السعرية لمحصول الارز:

سيتم فى هذا الجزء تحليل المستويات السعرية لكافة الاطراف المتعاملة لمحصول الارز مع تقدير هوامشها التسويقية وتحديد انصبتها بالنسبة لسعر المستهلك. يلى ذلك مقارنة الاسعار المحلية بالاسعار الاقتصادية لكل من المخرجات والمدخلات لتحديد حجم الدعم أو الضرائب الضمنية الذى يتحمله منتجو الارز. وأخيرا أثر الاجراءات السعرية المطبقة على الكفاءة الاقتصادية.

٤-١ تحليل المستويات السعرية للأطراف المتعاملة فى محصول الارز:

تشير نتائج جدول رقم (١) إلى أنه قبل تحرير محصول الارز الصيفى كان المزارعون يتقاضون أسعار توريد محددة من قبل الدولة لذلك فإن سعر المزرعة للطن من الارز الشعير قد ازداد من نحو ٢١١,٥ جنيها فى عام ١٩٨٥إلى ٣٦٧ [٢٧] جنيها خلال عام ١٩٩٠ ولقد بلغ معدل الزيادة نحو ٧٢,١٪ مقارنة بنظيره عام ١٩٨٥، ثم أخذت الاسعار فى الزيادة بعد فترة تحرير قطاع الارز حيث ازدادت إلى نحو ٤٣٥,٨ ، ٥٠٤,٢٤ ، ٧٠٢ ، ٧٠٠ جنيه للطن على الترتيب خلال أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ وبنسبة زيادة بلغت نحو ١٠٦٪، ١٣٨,٤٪ ، ٢٣١,٩ ٪ ، ٢٣٠,٩٪ على الترتيب مقارنة بنظيره خلال عام ١٩٨٥ ولقد قدر معدل النمو السنوى - بجدول رقم (١) بالملحق - بنحو ١٠,٦٦٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ وبلغ معامل الاختلاف له نحو ٤١,٧٩٪ عن متوسطه البالغ نحو ٤٥٩,١٦ جنيه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ .

ولقد تم تقدير السعر المزرعى المكافئ الذى يتقاضاه المزارعون للطن من الارز الابيض - بجدول رقم (١) - والذى بلغ نحو ٣٤١,١٣ ، ٥٩٢ ، ٧٠٢ ، ٨١٥ ، ١١١٤، ١١٢٩ [٢٨] جنيه / طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨. ولقد قدر معدل النمو السنوى له - بجدول رقم (١) ملحق - بنحو ١٠,٨٦٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين بلغ معامل الاختلاف نحو ٤١,٩١٪ عن متوسطه البالغ نحو ٤٧١,٣٤ جنيه / طن

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

فيما يتعلق بسعر الجملة للطن من الارز الابيض - جدول رقم (١) - فقد بلغ نحو ٣٣٢,٥[٢٩] جنيه عام ١٩٨٥ ثم زاد إلى نحو ٧٥٥ جنيها خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠ ولقد بدأت الاسعار بعد ذلك فى الزيادة بعد فترة الثبات السابقة حيث بلغت نحو ٩٥٥، ٩٦٠، ١٣٥٠، ١١٨٦ جنيها للطن على الترتيب خلال أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ ولقد بلغت نسبة الزيادة نحو ١٢٧,١٪، ١٨٧,٢٪، ١٨٨,٧٪، ٣٠٦٪، ٢٥٦,٧٪ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ بالمقارنة بنظيره عام ١٩٨٥، ولقد بلغ معدل النمو السنوى لسعر الطن - جدول رقم (١) بالملحق - على مستوى الجملة نحو ٧,٩٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين قدر معامل الاختلاف بنحو ٣٠,٨٩٪ عن متوسطه البالغ نحو ٩٨٦,٣٢ جنيه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

أما بالنسبة لسعر المستهلك فقد أشارت النتائج- جدول رقم (١) -أنه يأخذ نفس نمط التغير فى سعر الجملة حيث بلغ نحو ٣٥٠ جنيه / طن عام ١٩٨٥ ثم ازداد إلى نحو ٨٠٠ جنيه [٣٠] خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ومع السماح للقطاع الخاص بالتجارة الداخلية فى الارز بدأت أسعار المستهلك فى الزيادة إلى نحو١٠٧٩، ١١٠٠، ١٣٥١، ١٣٧٨ جنيه / طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨. ولقد قدرت نسب الزيادة بنحو١٢٨,٦٪، ٢٠٨,٢٪، ٢١٤,٢٪، ٢٨٦٪، ٢٩٣,٧٪ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٨٥، ولقد قدر معدل النمو السنوى - بجدول رقم (١) بالملحق - لسعر الطن على مستوى التجزئة بنحو ٧,٢٧٪ وثبتت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين بلغ معامل الاختلاف نحو ٢٨,٨٢٪ عن متوسطه البالغ نحو ١٠٠١,٩٢ جنيه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

فيما يتعلق بحساب الهوامش التسويقية فلقد تم قياس ثلاثة مؤشرات هى الهامش المطلق ونسبة الهامش المطلق بالنسبة لسعر المزرعة والهامش المطلق بالنسبة لسعر المستهلك على مستوى الطن من الارز الابيض خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

ولقد أشارت أيضا نتائج - جدول رقم (١) - إلى وجود تقلبات فى قيمة الهامش التسويقى المطلق والتى بلغت نحو ٨,٨٧، ٢٠٨، ٣٧٧، ٢٨٥، ٢٠٧، ٢٤٩ جنيه/طن على الترتيب خلال

جدول رقم (١) المستويات السعرية والهوامش التسويقية المطلقة بالجنيه / طن والهوامش النسبية للأرز الصيفى وسعر التصدير (دولار / طن) بمصر خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٨

السنة	سعر المزرعة ارز شعير	الارز الابيض								
		السعر المزرعى المكافىء (٢)	سعر الجملة (٣)	سعر المستهلك (٤)	سعر التصدير (٥)	الهامش المطلق (٦)	نصيب المزرعة من سعر المستهلك ٪(٧)	نصيب الوسطاء من سعر المستهلك ٪(٨)	نسبةالهامش التسويقى/ سعرالمزرعة ٪ (٩)	نسبةالهامش التسويقى/ سعرالمستهلك ٪ (١٠)
١٩٨٥	٢١١,٥	٣٤١,١٣	٣٣٢,٥	٣٥٠	٣٣٠,٢	٨,٨٧	٩٧,٤٦	٢,٥٤	٢,٦	٢,٥
١٩٨٦	٢٤٧,٢٥	٣٩٨,٧٩	٧٢٥	٨٠٠	٤٠٠	٤٠١,٢١	٤٩,٨٤	٥٠,١٦	١٠٠,٦	٥٠
١٩٨٧	٢٠٦	٣٣٢,٢٦	٧٥٥	٨٠٠	٣٩٣,٢	٤٦٧,٧٤	٤١,٥٣	٥٨,٤٧	١٤٠,٧	٥٨
١٩٨٨	٢٥٦,٥	٤١٣,٧١	٧٥٥	٨٠٠	٢٤٧,١	٣٨٦,٢٩	٥١,٧١	٤٨,٢٩	٩٩,٣	٤٨
١٩٨٩	٣٦٢	٥٨٣,٨٧	٧٥٥	٨٠٠	٢٧٢	٢١٦,١٣	٧٢,٩٨	٢٧,٠٢	٣٧	٢٧
١٩٩٠	٣٦٧	٥٩٢	٧٥٥	٨٠٠	٢٤٠	٢٠٨	٧٤	٢٦	٣٥	٢٦
١٩٩١	٤٣٥,٨	٧٠٢	٩٥٥	١٠٧٩	٢٥٦,٤	٣٧٧	٦٥,١	٣٤,٩	٥٤	٣٥
١٩٩٢	٤٥١,٤١	٧٢٧	٩٥٨	١٠٢١	٣٠٥,٧	٢٩٤	٧١,٢	٢٨,٨	٤٠	٢٩
١٩٩٣	٥٠٤,٢٤	٨١٥	٩٦٠	١١٠٠	٢٧٧,٨	٢٨٥	٧٤,١٠	٢٥,٩	٣٥	٢٥
١٩٩٤	٦٠٥,٤	٩٧٦	١١٤٠	١٠٦٩	٣١٧,٩	٩٣	٩١,٣	٨,٧	٩	٩
١٩٩٥	٦٥٥	١٠٥٦	١٢٧٠	١٢٧٥	٣٦١,٩	٢١٩	٨٢,٨٢	١٧,١٨	٢١	١٧
١٩٩٦	٧٠٢	١١٤٤	١٣٥٠	١٣٥١	٣٥٩,٠٤	٢٠٧	٨٤,٦٧	١٥,٣٣	٢٨	١٥
١٩٩٧	٧٢٤	١١٦٨	١٢٩٠	١٣٨١	٣٥٢,٣٣	٢١٣	٨٤,٥٧	١٥,٤٣	٢٨	١٥
١٩٩٨	٧٠٠	١١٢٩	١١٨٦	١٣٧٨	٣١٥,١٨	٢٤٩	٨١,٩٣	١٨,٠٧	٢٢	١٨

المصدر: (١) مرجع رقم (٢)

(٢) تم تعديل السعر المزرعى من خلال استخدام نسبة تحويل الارز الشعير إلى أرز أبيض بنحو ٦٢٪ مرجع رقم (٥) (٣) مرجع رقم (٢٩) (٤) مرجع رقم (٣٠)

(٥) مرجع رقم (٣١) (٦) حاصل طرح عمود (٢) من عمود (٤)

(٧) نصيب المزرعة من سعر المستهلك = عمود (٢) / عمود (٤) X ١٠٠

(٨) نصيب الوسطاء من سعر المستهلك = ١٠٠ - عمود (٧)

(٩) نسبة الهامش التسويقى / سعر المزرعة = عمود (٦) / عمود (٢)

(١٠) نسبة الهامش التسويقى/ سعر المستهلك = عمود (٦) / عمود (٤)

أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ فى ضوء العلاقة الطردية بين الهامش المطلق ونصيب الوسطاء من سعر المستهلك.

وفيما يتعلق بالهامش التسويقى بالنسبة لسعر المزرعة فقد أشارت النتائج بجدول رقم (١) إلى أن نسبة ذلك الهامش أخذت فى الانخفاض من نحو ١٠٠,٦٪ إلى ٣٥٪ خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠ فى حين استمرت فى الانخفاض ولكن بمعدلات أقل من نحو ٥٤٪ إلى ٢٢٪ خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ . بينما أشارت نتائج نسبة الهامش التسويقى بالنسبة لسعر المستهلك إلى انخفاضها من نحو ٥٠٪ إلى ٢٦٪ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ومن نحو ٣٥٪ إلى ١٨٪ خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨.

وتشير نتائج نفس الجدول إلى أن أنصبة المنتجين قد بلغت نحو ٩٧,٤٦٪ ، ٧٤٪، ٦٥,١٪، ٧٤,١٪ ، ٨٤,٦٧٪ ، ٨١,٩٣٪ من أسعار المستهلك المقدرة بنحو ٣٥٠، ٨٠٠، ١٠٧٩ ١١٠٠، ١٣٥١ ، ١٣٧٨ جنيه / طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥ . ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ فى حين أن أنصبة الوسطاء قد بلغت نحو ٢,٥٤٪ ٢٦٪، ٣٤,٩٪ . ٢٥,٩٪ ، ١٥,٣٣٪ ، ١٨,٠٧٪ من أسعار المستهلك خلال نفس الاعوام سالفة الذكر.

وبدراسة سعر التصدير للأرز الابيض - جدول رقم (١) - فلقد أخذ نمطا متقلبا حيث بلغ نحو ٣٣٠,٢ ، ٢٤٠ ،٢٥٦,٤ ، ٢٧٧,٨ ، ٣٥٩,٤ ، ٣١٥,١٨[٣١] دولار / طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ ويعكس معدل النمو السنوى له - بجدول رقم (١) بالملحق - هذا التقلب حيث بلغ نحو ٠,٣٪ ولم تثبت معنويته عند مستوى ٠,٠٥ فى حين أن معامل الاختلاف له بلغ نحو ١٧,٢١٪ مقارنة بمتوسطه الحسابى البالغ نحو ٣١٤,٩ دولار / طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

٤-٢- تقدير حجم الضرائب أو الدعم الضمنى على مستوى منتجى الارز: فى إطار هذا الجزء سوف يتم تحليل تدخلات الدولة فى اسواق المدخلات والمخرجات من خلال مقارنة الانحرافات بين الاسعار المالية والتى تعكس الاجراءات السعرية المطبقة وما بين الاسعار الاقتصادية التى تعكس عدم تدخل الدولة فى الاسواق سالفة الذكر.

والاسعار الاقتصادية للمخرجات[٣٢] المتاجر فيها يتم حسابها بالنسبة لسلعة الارز كسلعة

تصديرية على أساس قياس سعر المساواة للصادرات . ويتم تقدير ذلك السعر من خلال تقييم الاسعار العالمية (FOB) بسعر الصرف الظلى للعملة الوطنية على أن تحذف منه مختلف التكاليف التسويقية والنقل من المزرعة للميناء.

أما الاسعار الاقتصادية للمدخلات فهى تختلف فى ضوء أنها تنقسم الى مدخلات متاجر بها مثل الاسمدة الكيماوية والمبيدات ومدخلات غير متاجر فيها مثل الارض والعمالة ومياه الرى.

وتقدير الاسعار الاقتصادية للمدخلات المتاجر بها يعتمد على إذا ماكانت تلك المدخلات يتم تصديرها وفى هذه الحالة يتم حساب سعر المساواة للصادرات وهو يماثل فى تقديره سعر المساواة للصادرات للمخرجات المتاجر فيها . أما فى حالة أن تلك المدخلات يتم استيرادها ففى هذه الحالة يتم حساب سعر المساواة للواردات [٣٣] على اساس تقييم السعر العالمى (CIF) بسعر الصرف الظلى للعملة الوطنية مع إضافة تكاليف الشحن والتفريغ بميناء الوصول وكذلك التكاليف التسويقية من الميناء للمزرعة.

بالنسبة لمدخلات الانتاج غير المتاجر فيها[٣٤] وهى تعتبر موارد محلية ليس لها سعر عالمى وبالتالى يتم تقديرها على أساس سعر الظل . بالنسبة لمورد العمل يتم تقدير سعر الظل للعمالة المؤجرة على أساس أقصى أجر سوقى يحصل عليه العامل البشرى حلال عمليات الزراعة والحصاد . أما مورد الارض فسعر الظل له يعكس أفضل عائد اقتصادى للارض لنشاط منافس . فى حين أن سعر الظل كمورد مياه الرى فقد تم تقديره من خلال نتائج بعض الدراسات التابعة للمنظمات الدولية[٣٥] والتى أجريت فى مصر على اساس أن السعر الاقتصادى للمتر مكعب من مياه الرى يغطى التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل لنظام الرى.

ووجود انحرافات سعرية بين الاسعار المالية والاسعار الاقتصادية للمدخلات والمخرجات هو مؤشر يعكس وجود الضرائب الضمنية أو الدعم الضمنى الذى يتحمله أحد الاطراف المتعاملة فى قطاع الارز. وبناء على ذلك فلقد تم قياس أربعة مؤشرات تتمثل فى معامل الحماية الاسمى للمخرجات المتاجر فيها[٣٦] ومعامل الحماية الاسمى للمدخلات المتاجر فيها[٣٧] ومعامل الحماية الفعال[٣٨] ونسبة دعم المنتج[٣٩] ولقد تم تحليل تلك المؤشرات لمحصول الارز الصيفى خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨ باستخدام المعادلات التالية [٤٠] :

$$NPC = \frac{R_p}{R_E} \qquad (1)$$

$$NPI = \frac{CTI_p}{CTI_E} \qquad (2)$$

$$EPC = \frac{R_p - CTI_p}{R_E - CTI_E} \qquad (3)$$

$$SPR = \frac{(R_p - CTI_p - CDF_p) - (R_E - CTI_E - CDF_E)}{R_E} \qquad (4)$$

حيث إن:

NPC = معامل الحماية الاسمى للمخرجات المتاجر فيها

NPI = معامل الحماية الاسمى للمدخلات المتاجر فيها

EPC = معامل الحماية الفعال

SPR = نسبة دعم المنتج

R_P = ايرادات المخرجات للفدان مقومة بالاسعار المالية

R_E = ايرادات المخرجات للفدان مقومة بالاسعار الاقتصادية

CTI_P = تكاليف عناصر الانتاج المتاجر فيها للفدان مقومة بالاسعار المالية

CTI_E = تكاليف عناصر الانتاج المتاجر فيها للفدان مقومة بالاسعار الاقتصادية

CDF_P = تكاليف الموارد المحلية للفدان مقومة بالاسعار المالية

CDF_E = تكاليف الموارد المحلية للفدان مقومة بالاسعار الاقتصادية

فيما يتعلق بمؤشر الاول وهو معامل الحماية الاسمى للمخرجات فهو يعكس دعما ضمنيا إذا ما كانت قيمته < ١ وضرائب ضمنية إذا ما كانت قيمته > ١، فلقد أشارت نتائج جدول رقم (٢) أنه خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ فإن المنتجين كانوا يتلقون دعما أخذ فى الانخفاض من نحو ٩٧٪ إلى ٧٥٪ خلال عامى ١٩٨٥، ١٩٨٦ وقدر حجم هذا الدعم [٤١] بنحو ٢٧٩,٥ ، ٢٧٥,٤٤ جنيه/فدان خلال نفس العامين ثم تحمل المنتجون بعد ذلك ضرائب ضمنية أخذت فى الزيادة من

١٣٪فى عام ١٩٨٧ إلى ٢٩٪ خلال عام ١٩٩٠ وقدرت قيمة تلك الضرائب الضمنية بنحو ٧٩,٦٢ ٤٦٦,٨٥جنيه / فدان على الترتيب خلال نفس العامين. بينما خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٨ فلقد تحمل المنتجون ضرائب ضمنية أخذت معدلاتها فى الانخفاض حيث بلغت نحو٣٦٪، ٢٣٪ ، ٢٠٪، ١٢٪ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ وتعكس اعباء تقدر بنحو ٨٤٣,٦٢ ، ٥١٧,٤٩، ٦١٤,٩٤ ، ٣٣٥,٩ جنيه / فدان خلال نفس الاعوام المدروسة. ومن الجدير بالذكر أن ما يتحمله المنتجون من أعباء الضرائب الضمنية هو بمثابة دعم ضمنى للمستهلكين والعكس صحيح حيث إن ما يتلقاه المنتجون من دعم ضمنى هو بمثابة ضرائب ضمنية يتحملها المستهلكون.

فيما يتعلق بالمؤشر الثانى وهو معامل الحماية الاسمى للمدخلات المتاجر فيها فهو يعكس ضرائب ضمنية إذا ما كانت قيمته > ١ أو دعما ضمنيا إذا ما كانت قيمته < ١ . ولقد أشارت نتائج جدول (٢) أن منتجى الارز يتلقون دعما ضمنيا خلال الفترة ٨٥-١٩٩٠. ولقد أخذت معدلات الدعم فى الانخفاض بصورة ضئيلة حيث انخفضت من نحو ٤٣٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٩٪ خلال عام ١٩٩٠ وقدر قيمة هذا الدعم الضمنى [٤٢] بنحو ١٧٤,٦ ٦٢,١١ . جنيه / فدان على الترتيب لنفس العامين. أما خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ فيلاحظ أن معدلات الدعم الضمنى قد أخذت فى الانخفاض بمعدلات أعلى عنه فى الفترة السابقة فى ضوء إلغاء الدعم عن بعض المدخلات المتاجر فيها حيث بلغت تلك المعدلات نحو٣٩٪ ، ٣٤٪ ، ٣٣٪ ٢٧٪ على الترتيب خلال أعوام١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦، ١٩٩٨ وقدرت قيمة ذلك الدعم بنحو ١٢٤,٨٤ ، ٢٠٦,٩١، ٢٤٢,١٦، ٢٠٢,٠٢ جنيه / فدان خلال نفس الاعوام.

بالنسبة للمؤشر الثالث وهو معامل الحماية الفعال فهو يعكس صافى الدعم أو الضرائب الضمنية على مستوى المخرجات والمدخلات المتاجر فيها. حيث إن قيمته عندما تكون < ١ فهى تعكس صافى ضرائب ضمنية بينما عندما تكون > ١ تعكس صافى دعم ضمنى. ولقد أشارت نتائج جدول رقم (٢) أنه خلال الفترة ٨٥-١٩٩٠ كان المنتجون يتقاضون دعما ضمنيا صافيا بلغ نحو ٢٤١٪ ، ١٧٧٪خلال عامى١٩٨٥، ١٩٨٦ وقدرت قيمة ذلك الدعم الصافى بنحو٣٤١,٦١ ، ٣٤٣,٧٣ جنيه / فدان على الترتيب خلال نفس العامين. فى حين تحمل المنتجون ضرائب ضمنية صافية بلغت نحو ٣٤٪ ، ٢٧٪ على الترتيب خلال عامى١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وقدرت قيمة تلك

الضرائب بنحو ٣٢٧,٥٥ ، ٣٥٦,٧٨ جنيه / فدان خلال نفس العامين.

أما خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ فتشير النتائج إلى تحمل المنتجين ضرائب ضمنية صافية أخذت معدلاتها فى الانخفاض حيث بلغت نحو ٣٧٪ ، ١٨٪ ، ١٦٪ ، ٦٪ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ وقدرت قيمة تلك الضرائب بنحو ٧١٨,٧٨ ، ٣١٠,٥٨، ٣٧٢,٧٨، ١٣٣,١٧ جنيه / فدان خلال نفس الاعوام المذكورة.

بالنسبة للمؤشر الرابع وهو نسبة دعم المنتج فتعكس قيمته الموجبة حصول المنتج على دعم ضمنى صافى على مستوى كل من المدخلات المتاجر فيها والمخرجات المتاجر فيها والموارد المحلية، بينما فى حالة أن قيمته سالبة فتعكس تحمل المنتج لأعباء ضرائب ضمنية صافية كمحصلة العناصر سالفة الذكر. ولقد أشارت نتائج جدول رقم (٢) أن نسبة دعم المنتج قد بلغت نحو ١,٦١ ، ٢٠٣,٠، ٠,٠١٤ ، ٠,٠١٨ ، ٠,١٠ ، ٠ خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٧ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٨ على الترتيب مما يعكس دعما ضمنيا يحصل عليه المنتجون فى صورة صافى تحويلات موجبة[٤٣] قدرها ٤٦١,٨١، ١٢٧,٨٧، ٣٤,٣٥، ١٢٩,٢٣، ٢٩٨,٠٣ جنيه/فدان على الترتيب خلال الاعوام سالفة الذكر. فى حين أن قيمة ذلك المؤشر قد بلغت نحو -٠,١٤ ، -٠,٢٥ ، -٠,٢٠ ، -٠,١١ ، ٠ على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٤ مما يعكس ضرائب ضمنية يتحملها المنتجون فى صورة صافى تحويلات سالبة قدرها نحو ١٥٢,٢١، ٣٤,٥٩٥، ٤٣,٤٨٥، ٣٥٢,٣٦ جنيه / فدان على الترتيب خلال الاعوام سالفة الذكر.

٤-٣- أثر الاجراءات السعرية على الكفاءة: يمكن قياس أثر الاجراءات السعرية على الكفاءة من خلال ثلاثة مؤشرات[٤٤] هى صافى الخسارة على مستوى المنتج وصافى الخسارة على مستوى المستهلك وصافى الخسارة المجتمعية. حيث يعكس صافى الخسارة على مستوى المنتج قيام المنتجين بالإنتاج بتكلفة أكبر من التكلفة الاقتصادية فى ضوء حصولهم على أسعار مجزية نتيجة لدعم أسعارهم المحلية والتى فى هذه الحالة أعلى من نظيرتها الاقتصادية. فى حين يعكس صافى الخسارة على مستوى المستهلك قيام المستهلك بالانفاق على سلعة ذات منفعة أقل بسبب حصوله على أسعار منخفضة فى ضوء الدعم الذى يحصل عليه. بينما يعكس مؤشر صافى الخسارة المجتمعية ما تتحمله الدولة فى ضوء سياسة الدعم المطبقة . ويمكن تقدير نتائج المؤشرات السابقة فى ضوء المعادلات ٥ ، ٦ ، ٧ :

جدول رقم (٢) مؤشرات الحماية على مستوى محصول الارز الصيفى

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	معامل الحماية الاسمى للمخرجات		معامل الحماية الاسمى للمدخلات متاجر فيها		معامل الحماية الفعال		نسبة دعم المنتج (٤)
	قيمة المعامل (١)	معدل* الضرائب أو الدعم٪	قيمة المعامل (٢)	معدل الضرائب أو الدعم٪	قيمة المعامل (٣)	معدل الضرائب أو الدعم٪	
١٩٨٥	١,٩٧	٩٧	٠,٥٧	٤٣	٣,٤١	٢٤١	١,٦١
١٩٨٦	١,٧٥	٧٥	٠,٦١	٣٩	٢,٧٧	١٧٧	١,٢٦
١٩٨٧	٠,٨٧	(١٣)**	٠,٧٩	٤١	١,٠١	١	٠,٢٠٣
١٩٨٨	٠,٦٤	(٣٦)	٠,٥٦	٤٤	٠,٦٦	(٣٤)	(٠,١٤)
١٩٨٩	٠,٧٠	(٣٠)	٠,٦٠	٤٠	٠,٧٣	(٢٧)	(٠,١٤)
١٩٩٠	٠,٧١	(٢٩)	٠,٦١	٣٩	٠,٧٣	(٢٧)	(٠,١٤)
١٩٩١	٠,٦٤	(٣٦)	٠,٦٨	٣٢	٠,٦٣	(٣٧)	(٠,٢٥)
١٩٩٢	٠,٦٦	(٣٤)	٠,٧٣	٢٧	٠,٦٥	(٣٥)	(٠,٢٠)
١٩٩٣	٠,٧٧	(٢٣)	٠,٦٦	٣٤	٠,٨٢	(١٨)	٠,١٤
١٩٩٤	٠,٦٩	(٣١)	٠,٦٤	٣٦	٠,٧١	(٢٩)	(٠,١١)
١٩٩٥	٠,٨٢	(١٨)	٠,٦٧	٣٣	٠,٩٧٧	(٣)	٠,٠٤٥
١٩٩٦	٠,٨٠	(٢٠)	٠,٦٧	٣٣	٠,٨٤	(١٦)	٠,٠١٨
١٩٩٧	٠,٩٤	(٦)	٠,٧١	٢٩	١,٠١	١	٠,١٦
١٩٩٨	٠,٨٨	(١٢)	٠,٧٢	٢٧	٠,٩٤	(٦)	٠,١٠

* معدلات الضرائب أو الدعم = (قيمة معامل الحماية - ١) X ١٠٠

**القيم بين الاقواس تعكس قيم سالبة

المصدر:

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) - جدول رقم (٦) بالملحق

$$NELp = 0.5\ e_s \left(\frac{1- NPC}{NPC}\right) V^{\backslash} \qquad (5)$$

$$NEL_C = 0.5\ n_d \left(\frac{1- NPC}{NPC}\right) W^{\backslash} \qquad (6)$$

$$\text{Net effect} = -(NELp + NEL_C) \qquad (7)$$

حيث:

NEL_P = صافى الخسارة الاقتصادية بالألف جنيه على مستوى المنتج

NEL_C = صافى الخسارة الاقتصادية بالألف حنيه على مستوى المستهلك

Net effect = صافى الخسارة بالألف جنيه على مستوى المجتمع

$V^{\backslash}$ = قيمة الانتاج المحلى من الارز الابيض بالألف جنيه

$W^{\backslash}$ = قيمة الاستهلاك المحلى من الارز الابيض بالألف جنيه

NPC = معامل الحماية الاسمى للمخرجات

e_S = مرونة العرض [٤٥] السعرية

n_d = مرونة الطلب [٤٦] السعرية

بالنسبة للمؤشر الاول (صافى الخسارة على مستوى المنتج) فيلاحظ ازدياد قيمته مع زيادة الدعم الضمنى فى ضوء تقاضيه أسعار مزرعية أعلى من نظيرتها الاقتصادية وهو مبرر للإنتاج بتكلفة غير اقتصادية ولقد اشارت نتائج جدول رقم (٣) إلى تلك العلاقة الطردية حيث إنه مع انخفاض الدعم الضمنى من نحو ٩٧٪ إلى ٧٥٪ انخفض صافى الخسارة على مستوى المنتج من نحو ٤٠,٨٢ إلى ٤٠,٦١ ألف جنيه على الترتيب خلال عامى١٩٨٥ ، ١٩٨٦.

وتظهر تلك العلاقة الطردية أيضا بين صافى الخسارة على مستوى المنتج ومعدلات الضرائب الضمنية المفروضة عليه فى ضوء تقاضيه أسعارا مزرعية أقل من نظيرتها الاقتصادية والتزام المنتج بإنتاج ذلك المحصول فى ضوء القيود المفروضة خاصة قبل عام ١٩٩١، فيلاحظ أنه مع زيادة الضرائب الضمنية بنحو ١٣٪ ، ٣٠٪ ، ٣٦٪ فإن قيمة صافى الخسارة على مستوى المنتج قد زادت بنحو ٤,٠٤ ، ٧١,٦ ، ١٨٩,٣ألف جنيه على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١ وخلال مرحلة التحرر الاقتصادى التى بدأت بعد عام ١٩٩١ فإن معدلات الضرائب أخذت فى

جدول رقم (٣)

مؤشرات الكفاءة بالألف جنيه على مستوى المنتج والمستهلك والمجتمع لمحصول الارز

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	صافى الخسارة على مستوى المنتج	صافى الخسارة على مستوى المستهلك	صافى الخسارة على مستوى المجتمع
١٩٨٥	٤٠,٨٢	٤٧,٨٥	٨٨,٦٧
١٩٨٦	٤٠,٦١	٨٢,٨٧	١٢٣,٤٨
١٩٨٧	٤,٠٤	١٠,٣٢	١٤,٣٦
١٩٨٨	٦٣,٢	١٥٠,٨٤	٢١٤,٠٤
١٩٨٩	٧١,٦	١٠٤,٣٤	١٧٥,٩٤
١٩٩٠	٧٨,١١	١٠٩,٠٩	١٨٧,٢
١٩٩١	١٨٩,٣	٢٩١,٧٥	٤٨١,٠٥
١٩٩٢	١٨٦,٩	٢٤٥,٢١	٤٣٢,١١
١٩٩٣	٦٢,٨٦	٩٨,٦٩	١٦١,٥٥
١٩٩٤	٢٠٤,٧	٢٠٦,٤	٤١١,١
١٩٩٥	٥٢,٢٥	٦٣,٨٤	١١٦,٠٩
١٩٩٦	٧٩,٣	٨٩,٦١	١٦٨,٩١
١٩٩٧	٦,٠٢	٦,٠٧	١٢,٠٩
١٩٩٨	٢١,١٨	٢٨,٣٦	٤٩,٥٤

المصدر : مراجع ارقام(٢) ، (٢١)، (٣٠)، (٣٢)، (٤٥)، (٤٦)، جدول رقم (٢).

الانخفاض من نحو٢٣٪، ١٨٪، ١٢٪ وبالتالى فإن صافى الخسارة على مستوى المنتج قد انخفضت بنحو ٦٢,٨٦ ، ٥٢,٢٥، ٢١,١٨ ألف جنيه على الترتيب خلال أعوام١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨.

بالنسبة للمؤشر الثانى والذى يعبر عن صافى الخسارة على مستوى المستهلك كنتيجة لتحول إنفاقه من نوعية سلعة ذات منفعة مرتفعه إلى نوعية سلعة ذات منفعة أقل بسبب انخفاض سعرها فقد أشارت النتائج إلى أن المستهلك تحمل اعباء ضرائب ضمنية [٤٧] انخفضت من نحو ٩٧٪ إلى ٧٥٪ مما انعكس على زيادة صافى الخسارة على مستوى المستهلك من نحو ٤٧,٨٥ إلى ٨٢,٨٧ ألف جنيه على الترتيب خلال عامى١٩٨٥ ، ١٩٨٦ بينما أشارت النتائج بجدول رقم(٣) إلى تقاضى المستهلكين دعما ضمنيا يعكس فى مضمونه إنفاق المستهلكين لأسعار أقل من نظيرتها الاقتصادية الامر الذى يؤدى إلى زيادة صافى الخسارة على مستوى المستهلك . فعندما ازدادت معدلات الدعم الضمنى تزداد بنحو ١٣٪ ، ٣٠٪ ، ٣٦٪ فإن قيمة صافى الخسارة على مستوى المستهلك ازدادت بنحو ١٠,٣٢ ، ١٠٤,٣٤ ، ٢٩١,٧٥ ألف جنيه على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٩ ، ١٩٩١. بينما انخفاض معدلات الدعم الضمنى من نحو ٢٣٪ ، ١٨٪ ، ١٢٪ أدى إلى إنخفاض صافى الخسارة على مستوى المستهلك بنحو ٩٨,٦٩ ، ٦٣,٨٤، ٢٨,٣٦ ألف جنيه على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨.

بالنسبة للمؤشر الثالث وهو صافى الخسارة المجتمعية والذى يعكس محصلة المؤشرين السابقين فقد أشارت نتائج جدول رقم (٣) إلى أنه بزيادة معدلات الضرائب الضمنية على مستوى المنتج بنحو١٣٪ ، ٣٠٪ ، ٣٦٪ - والتى تعكس زيادة معدلات الدعم الضمنى على مستوى المستهلك- فإن صافى الخسارة المجتمعية تزداد بنحو ١٤,٣٦ ، ١٧٥,٩ ، ٤٨١,٠٥ ألف جنيه على الترتيب خلال أعوام١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١وفى حين خفض معدلات الضرائب الضمنية على مستوى المنتج بنحو ٢٣٪ ، ١٨٪، ١٢٪ - والتى تعكس انخفاض معدلات الدعم الضمنى على مستوى المستهلك - فإن صافى الخسارة المجتمعية تأخذ فى الانخفاض بنحو١٦١,٥٥ ، ١١٦,٠٩ ، ٤٩,٥٤ألف جنيه على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨.

٤- الميزة النسبية والتنافسية لصادرات الارز الابيض:

تقلبت صادرات الارز الابيض خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠ حيث قدرت بنحو ١٣ ، ٩٧،

٣٢، ١٤٧ ألف طن والتى تمثل نحو ٨٩, ٠٪، ٦٪، ١, ٧٪، ٦, ٤٪ من إجمالى الانتاج المحلى من الارز الابيض [٤٨] المقدر بنحو١٤٥٢، ١٦٠٥، ١٧٨٧، ٢٣٠٠ ألف طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١.

واستمر نمط التقلب فى صادرات الارز مع زيادة أهميتها النسبية بالنسبة للانتاج المحلى حيث بلغت صادرات الارز نحو١٨٣، ١٤٠، ١٥٣، ٣١٩، ١٩٧، ٤١٨ ألف طن تمثل أهميتها النسبية نحو٧, ٠١٪ ، ١٥, ٦٪ ، ٧٩, ٤٪ ، ٧٧, ٩٪، ٢٩, ٥٪، ١, ١٤٪ من إجمالى الانتاج المحلى والمقدر بنحو٢٦٠٨ ، ٣٢٧٥، ٣١٩٤، ٣٢٦٥، ٣٧٢٢، ٢٩٦٨[٤٩] ألف طن على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.

والتقلبات الحادثة فى صادرات الارز قد عكسها معدل النمو السنوى له - بجدول (١) بالملحق - والذى يبلغ نحو ١٦, ٣٪ ولم تثبت معنويته عند مستوى ٠, ٠٥ فى حين قدر معامل الاختلاف بنحو ٥١, ٧٦٪ عن متوسطه المقدر بنحو ١٥٠ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨.

ويلاحظ أن أهم الاسواق العالمية التى تستوعب صادرات الارز الابيض المصرية قد اختلفت أهميتها النسبية خلال فترة الدراسة ١٩٨٥-١٩٩٨. فلقد تراوح نصيب الاسواق العربية بين ٣, ٣٥٪ إلى ٩, ٧٤٪ [٥٠] من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩١ ثم أخذت فى الانخفاض من نحو ٩, ٧٤٪ إلى ٣٧٪ من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ ، فى حين أن نصيب أسواق أوروبا الشرقية قد أخذ فى الانخفاض من نحو ٧, ٦٤٪ إلى ٧, ١٤٪ من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩١ ثم أخذ فى التزايد مرة أخرى من نحو ١, ٧٪ إلى ٤, ٢٥٪ من إجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨, ومن الجدير بالذكر أنه حدث تزايد فى الصادرات المصرية للسوق التركى حيث زادت من نحو ٩, ٢٪ إلى ٩, ٣٨٪ من إجمالى الصادرات خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٨ فى حين انخفض نصيب أسواق أوروبا الغربية من نحو ١٨٪ إلى ٥, ٢٪ من إجمالى الصادرات خلال الفترة١٩٩٣-١٩٩٨.

ومن الملاحظ أن القطاع العام كان مسيطرا على التجارة الخارجية للارز المصرى لأسواق العالم حتى عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلا أن نصيب القطاع العام من الصادرات المصرية من الارز أخذ فى الانخفاض من نحو ٣, ٨٦٪ إلى ٨, ٢١٪ [٥١] من اجمالى الصادرات منه خلال الفترة من

٩١/١٩٩٢-٩٧/ ١٩٩٨ فى حين تزايد نصيب القطاع الخاص من نحو ١٣,٧٪ إلى ٧٨,٢٪ من إجمالى الصادرات منه خلال نفس الفترة المدروسة. وسوف يركز هذا الجزء من البحث على قياس الميزة النسبية لمصر فى إنتاج الارز من خلال مؤشر تكلفة الموارد المحلية[٥٢]. يلى ذلك مقارنة اسعار الصادرات لأهم الدول المنافسة لمصر فى تصدير الارز. ثم قياس الميزة التنافسية لمصر فى تصدير الارز من خلال ثلاثة مؤشرات هم الميزة النسبية الظاهرية[٥٣] والتكثيف النسبى للعمالة ونسبة اختراق السوق:

٤-١- الميزة النسبية : يتم قياس الميزة النسبية من خلال مؤشر تكلفة الموارد المحلية والتى تعبر عن النسبة بين تكلفة المدخلات غير المتاجر فيها محسوبة بأسعار الظل والمستخدمة فى إنتاج السلعة محليا إلى صافى العملات الاجنبية المكتسبة نتيجة لإنتاج السلعة محليا. فإذا ما كانت قيمة هذه النسبة أقل من واحد فهذا يعنى أن الاقتصاد يوفر عملة أجنبية بتكلفة أقل من سعر الصرف الحقيقى ، وبالتالى فتلك السلعة لها ميزة نسبية فى إنتاجها. فى حين إذا ما كانت هذه النسبة أكبر من واحد فهذا يعنى تحمل الاقتصاد اعباء إنتاج تلك السلعة محليا مع توفير النقد الاجنبى بتكلفة مرتفعه عن سعر الصرف الحقيقى مما يعكس عدم وجود ميزة نسبية لإنتاجها. ويمكن تقدير مؤشر تكلفة الموارد المحلية من خلال المعادلة التالية [٥٤] :

$$DRC = \frac{\sum_{j=k=1}^{n} a_{ij} \; v_j}{P_i^b - \sum_{j=1}^{k} a_{ij} \; p^b_j} \qquad (8)$$

حيث:

a_{ij} من i إلى K= معاملات الفنية للمدخلات المتاجر فيها .

a_{ij} من K+1 إلى n = معاملات الفنية للمدخلات غير متاجر فيها.

v_j = اسعار الظل للمدخلات غير متاجر فيها

P_j^b = سعر الحدود للمدخلات متاجر فيها

P^b_i = سعر الحدود للمخرجات المتاجر فيها.

ولقد أشارت نتائج جدول رقم (٤) إلى أن قيمة تكلفة الموارد المحلية قد بلغت نحو٢,٤٦ ،

١,٨٧ خلال عامى١٩٨٥، ١٩٨٦ وهو ما يعكس عدم وجود ميزة نسبية فى إنتاج الارز بمصر خلال هذين العامين ولكن بدءا من عام ١٩٨٧ فإن مصر أصبح لها ميزة نسبية فى إنتاج الارز كمحصول تصديرى حيث بلغت تكلفة الموارد المحلية نحو٠,٩٢ ، ٠,٣٤ ، ٠,٢٤ ، ٠,٤٦ ، ٠,٤٣ ، ٠,٤٤ على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨ ويلاحظ أن حجم الصادرات المصرية من الأرز قد انكمش فى فترة عدم وجود ميزة نسبية فى إنتاجها منه ، فى حين فى فترة تمتع مصر بميزة نسبية فى الانتاج منه زادت الصادرات المصرية من الارز.

٤-٢- سعر تصدير مصر من الارز مقارنة بأسعار أهم الاسواق المنافسة : أشارت نتائج جدول رقم(٥) التى تقارن بين سعر التصدير لمصر من الارز "متوسط الحبة" ونظائره من أسعار التصدير لأهم الدول المنافسة لها مثل الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا واليونان وباكستان- تصدر أرزا طويل الحبة - والتى تنافس السوق المصرى على أسواق الدول العربية وتركيا.أن سعر التصدير النسبى لمصر بالنسبة للولايات المتحدة قدر بنحو ٠,٩٩ ، ١,٣٩ ، ٠,٧٥ ، ٠,٨ ، ٠,٧ ، ٠,٨١ ، ٠,٧٩ .على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨فى حين أن سعر التصدير النسبى لمصر بالنسبة لايطاليا بلغ نحو ٠,٧٩ ، ٠,٧٨ ، ٠,٤٦ ، ٠,٥ ، ٠,٤٦ ، ٠,٤٨ ، ٠,٥٤ . على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨ كما بلغ سعر التصدير النسبى لمصر بالنسبة لليونان نحو ١,٤٨ ، ١,٣٥ ، ٠,٧٨ ، ٠,٦٦ ، ٠,٦٨ ، ٠,٧٢ ، ٠,٩٧ .على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨. كما بلغ سعر التصدير النسبى لمصر بالنسبة لباكستان نحو١,٠٧ ، ١,٦٧ ، ٠,٧٤ ، ٠,٨٩ ، ١,١٢ ، ١,٢٩ ، ١,١١ ، ١,٠٩ على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨.

والنتائج السابقة للمؤشر المدروس تعكس أن قيمته أقل من الواحد خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ مما يعكس انخفاض سعر التصدير للأرز المصرى مقارنة بالاسواق المنافسة وهى الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا واليونان. فى حين أن سعر التصدير للأرز المصرى كان أرخص من نظيره الباكستانى خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩١ ثم أصبح أكثر تكلفة من نظيره الباكستانى خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨.

وحيث إن النتائج السابقة ماهى إلا مقارنة بين الاسعار المرجعية عند ميناء الدول المصدرة ويمكن

جدول رقم (٤) تقديرات مؤشرات الميزة النسبية والميزة التنافسية لسلعة الارز المصرى

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	الميزة النسبية مؤشر تكلفة الموارد المحلية (١)	تكاليف غير متاجر فيها				
		مؤشر الميزة النسبية الظاهرية (٢)	مؤشر التكثيف النسبى للعمالة(٣)	مؤشر نسبة الاختراق للسوق		
				أسواق الدول العربية(٤)	السوق التركى(٥)	أسواق المجموعة الآوروبية(٦)	المؤشر الاجمالى(٧)
١٩٨٥	٢,٤٦	٠,٥١٢	٠,٣٤٧	٠,٠٠٢	-*	-	٠,٠٠٢
١٩٨٦	١,٨٧	١,٧٠٧	٠,٢٩٩	٠,٠١٥	-	-	٠,٠١٥
١٩٨٧	٠,٩٢	٤,٥٣	٠,٤٣٦	٠,٠١٢	-	٠,٠٢٨	٠,٠٤
١٩٨٨	٠,٤٧	٢,٤٢	٠,٣٠٩	٠,٠١	-	٠,٠٣٢	٠,٠٤٢
١٩٨٩	٠,٣٤	٠,٩٦	٠,٢٠٥	٠,٠٠٨	-	٠,٠٠٣	٠,٠١١
١٩٩٠	٠,٣٠	٣,٣٥	٠,١٩٢	٠,٠٢٧	-	٠,٠٠٩	٠,٠٣٦
١٩٩١	٠,٢٤	٧,٣٣	٠,١٨١	٠,٠٤٦	-	-	٠,٠٤٦
١٩٩٢	٠,٣٠	٩,٣٩	٠,١٩٥	٠,٠٥٤	٠,٠١	-	٠,٠٦٤
١٩٩٣	٠,٤٦	٧,٣٠	٠,١٨٨	٠,٠٢٣	٠,٠٠٨	٠,٠١١	٠,٠٤٢
١٩٩٤	٠,٣٤	٨,٨٠	٠,١٥٨	٠,٠٥٦	٠,١٨٣	٠,٠٠٩	٠,٢٤٨
١٩٩٥	٠,٤٣	٦,٣٦	٠,١٤٢	٠,٠٣٦	٠,٠٣٩	٠,٠٠١	٠,٠٧٥
١٩٩٦	٠,٤٠	١٣,٤١	٠,١٤٧	٠,٠٥٨	٠,٠٨٨	٠,٠٠٦	٠,١٥٢
١٩٩٧	٠,٤٧	٩,٤١	٠,١٣٣	٠,٠١٩	٠,٠٣١	٠,٠٠٠٤	٠,٠٥٠
١٩٩٨	٠,٤٤	١٠,٧	٠,١٣٧	٠,٠٤٥	٠,١٩٩	٠,٠٠٣	٠,٢٤٧

*لم يتم تصدير أية كميات من الارز المصرى لتلك الاسواق.

المصدر:

١-جدول رقم (٦) بالملحق ،مرجع رقم (٣٢).

٢-مرجع رقم (٣٥) ، جدول رقم (٧) بالملحق

٣- مرجع رقم (٢)، جدول رقم (٦) بالملحق.

٤-جدول رقم (٨) بالملحق

٥- جدول رقم (٨) بالملحق

٦-جدول رقم (٨) بالملحق

٧- قدرت من خلال المجموع الجبرى للمؤشرات بالاعمدة ٤ ، ٥ ، ٦.

جدول رقم (٥)

الاسعار النسبية(١) لصادرات مصر من الارز لأهم أسواق الدول المنافسة

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	السعر النسبى لمصر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية	السعر النسبى لمصر بالنسبة لايطاليا	السعر النسبى لمصر بالنسبة لليونان	السعر النسبى لمصر بالنسبة لباكستان
١٩٨٥	٠,٩٩	٠,٧٩	١,٤٨	١,٠٧
١٩٨٦	١,٣٤	٠,٩٦	١,٥٠	١,٥٣
١٩٨٧	١,٣٩	٠,٧٨	١,٣٥	١,٦٧
١٩٨٨	٠,٦٧	٠,٤٢	٠,٧٥	٠,٨١
١٩٨٩	٠,٧٥	٠,٤٦	٠,٧٨	٠,٧٤
١٩٩٠	٠,٦٨	٠,٤٠	٠,٥٢	٠,٧٩
١٩٩١	٠,٧٤	٠,٤٦	٠,٧٩	٠,٨٩
١٩٩٢	٠,٨٠	٠,٥٠	٠,٦٦	١,١٢
١٩٩٣	٠,٧٢	٠,٤٣	٠,٨٦	٠,٨٩
١٩٩٤	٠,٧٠	٠,٤٦	٠,٦٨	١,٢٩
١٩٩٥	٠,٩٦	٠,٥١	٠,٧٣	١,٤٤
١٩٩٦	٠,٨١	٠,٤٨	٠,٧٢	١,١١
١٩٩٧	٠,٨٥	٠,٥٩	١,٠٢	١,٣٠
١٩٩٨	٠,٧٩	٠,٥٤	٠,٩٧	١,٠٩

(١) كافة الاسعار محسوبة بالدولار " FOB " عند موانى التصدير المدروسة .

المصدر : مرجع رقم (٣١)

للاسواق المستوردة الاسترشاد بها عند اتخاذ قرارها الاستيرادى. ولذلك عند تقدير الميزة التنافسية السعرية يجب مقارنة اسعار الاستيراد (CIF) للدول المنافسة على سوق معين وهو ماعكسته نتيجة دراسة Holtzman[٥٥] عام ١٩٩٩. ولقد قامت تلك الدراسة بتقدير الميزة التنافسية للارز المصرى بالمقارنة بأهم الدول المنافسة على أسواق تركيا والمملكة العربية السعودية.

ولقد تم تقدير ذلك من خلال حساب معامل الحماية الاسمى للمخرجات على مستوى سوق تركيا من خلال نسب سعر واردات الطن للارز المصرى (CIF) إلى نظيره الامريكى . وقد تبين أن قيمة ذلك المعامل بلغت نحو ٠,٧ ، ٠,٧٥ ، ١,١٥ ، ٠,٩٨ ، ٠,٧٣ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨ مما يعكس انخفاض سعر الارز المصرى عن نظيره الامريكى ووجود ميزة نسبية له فى السعر بالسوق التركى.

فى حين تم تقدير معامل الحماية الاسمى بسوق المملكة العربية السعودية من خلال حساب سعر واردات الطن من الارز المصرى (CIF) لنظيره الاسترالى وتبين أن قيمة ذلك المعامل قد بلغت نحو ٠,٨٩ ، ١ ، ٠,٩٩ ، ١,٠٢ ، ٠,٨٧ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٦، ١٩٩٨ الأمر الذى يعكس ميزة نسبية طفيفة عن نظيره الاسترالى بسوق المملكة العربية السعودية.

٤-٣- القدرة التنافسية : يقصد بالقدرة التنافسية درجة المرونة التى تمكن الاقتصاد من التكيف مع التغيرات الهيكلية التى يتوقع حدوثها على المستوى المحلى والدولى ولقد حدد " Porter " 1990[٥٧] أربع ركائز للنظام التنافسى القومى تساهم فى صياغة المناخ التنافسى المحدد لأداء الشركات وهى أوضاع عوامل لانتاج وأوضاع الطلب المحلى والصناعات المتصلة والمدعمة واستراتيجية الشركات وهيكلها ودرجة التزاحم. وعلى الحكومة تشجيع ودعم الركائز الاربعة بما يجعل الشركات قادرة على الانتاجية والابداع من خلال المناخ التنافسى الملائم والمستقر.

ومن الجدير بالذكر أن هناك ثلاث مجموعات من مؤشرات التنافسية وهى مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلى وعلى مستوى القطاعات وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والبحث سوف يهتم بالتركيز على ثلاثة مؤشرات متعلقة بالانشطة الاقتصادية.

٤-٣-١- مؤشرات التنافسية المتعلقة بالانشطة الاقتصادية : سوف يتم التركيز على دراسة ثلاثة مؤشرات تعكس الميزة التنافسية لمحصول الارز المصرى كسلعة تصديرية خلال الفترة ١٩٨٥-

١٩٩٨ وسوف يتم تحليل نتائج تلك المؤشرات على النحو التالى :

٤-٣-١-١- الميزة النسبية الظاهرية : وهو أول مؤشرات الميزة التنافسية المدروسة والذى يحسب من خلال قياس تدفق صادرات دولة معينة من سلعة أو مجموعة سلع إلى أسواق دول أخرى أو الاسواق العالمية ككل . ويتم تقدير ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية [٥٨]:

$$RCAj = \frac{X^{j}_{E} / X^{A}_{E}}{X^{j}_{W} / X^{A}_{W}} \qquad (9)$$

حيث :

RCAj = الميزة النسبية الظاهرية للارز المصرى j كسلعة تصديرية

X^{j}_{E} = قيمة صادرات مصر من الارز j

X^{A}_{E} = قيمة الصادرات الزراعية المصرية A

X^{j}_{W} = قيمة الصادرات الكلية على مستوى العالم من الارز j

X^{A}_{W} = قيمة إجمالى الصادرات الزراعية على مستوى العالم A

فإذا كانت قيمة ذلك المؤشر > ١ فإنه يعنى وجود ميزة نسبية ظاهرية للسلعة موضع الدراسة.

وتشير نتائج جدول رقم (٤) إلى أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرية بالنسبة لتصدير محصول الارز خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٨ حيث أشارت نتائج ذلك المؤشر أن قيمته قد ازدادت عن الواحد الصحيح . حيث بلغت نحو ١,٧٠٧ ، ٢,٤٢ ، ٣,٣٥ ، ٧,٣٣، ٨,٨، ١٣,٤١، ١٠,٧ على الترتيب خلال اعوام ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨ فى حين لم تتمتع بميزة نسبية ظاهرية خلال أعوام قليلة حيث بلغت قيمة ذلك المؤشر نحو٥١٢ ,٠ ، ٩٦ ,٠ على الترتيب خلال عامى ١٩٨٥، ١٩٨٩.

٤-٣-١-٢ التكثيف النسبى للعمالة : وهو ثانى مؤشرات الميزة التنافسية المدروسة والذى يقيس نسبة تمثيل تكاليف العمالة فى إنتاج السلعة موضع الدراسة (مع افتراض أن بنود التكاليف الاخرى هى تكاليف رأسمالية وغير مرتبطة بالعمل البشرى) . ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية [٥٩] :

$$RIL_j = (WL)_j / VA_j \qquad (10)$$

حيث :

RIL_j = التكثيف النسبى للعمالة لإنتاج السلعة j

WL_j = أجور العمالة المستخدم فى انتاج السلعة j

VA_j = القيمة المضافة للسلعة " " j

ولقد أشارت نتائج جدول رقم (٤) أن قيمة ذلك المؤشر قد أخذت فى الانخفاض خلال فترة الدراسة ١٩٨٥-١٩٩٨ حيث بلغت قيمته نحو٠,٣٤٧، ٠,٣٠٩، ٠,١٩٢، ٠,١٨٨، ٠,١٤٢، ٠,١٣٧ على الترتيب خلال اعوام ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٨. والنتيجة السابقة تشير إلى انخفاض نسبة تكاليف العمالة إلى القيمة المضافة المتحققة على مستوى إنتاج الارز بقطاع الزراعة الامر الذى يعكس عدم القدرة على خلق فرص عمل جديدة .

٤-٣-١-٣- نسبة الاختراق للسوق: وهو ثالث مؤشرات الميزة التنافسية المدروسة والذى يعكس نسبة الواردات من سلعة معينة إلى إجمالى المتاح من العرض المحلى لتلك السلعة على مستوى الاسواق المستوردة موضع الدراسة ويتم قياس ذلك المؤشر من خلال المعادلة التالية[٦٠] :

$$MPR_{ij} = \frac{M_{ijL}}{Q_{ij} + M_{ij} - X_{ij}} \qquad (11)$$

حيث :

MPR_{ij} = نسبة الاختراق للسوق i بالنسبة للسلعة المستوردة j

M_{ijL} = إجمالى الواردات من الدولة L للسوق i من السلعة j

M_{ij} = إجمالى الواردات الكلية للسوق i من السلعة j

X_{ij} = إجمالى الصادرات من السوق i من السلعة j

Q_{ij} = إجمالى الانتاج المحلى للسوق i من السلعة j

ويمكن تقدير ذلك المؤشر على مختلف الاسواق العالمية التى تستورد الارز المصرى. وفى حالة تزايد تلك النسبة يكون ذلك دليلا على قدرة مصر على اختراق تلك الاسواق المدروسة. ولقد تم

التركيز على ثلاثة أسواق تستوعب نحو ٨٠٪ من إجمالى صادرات مصر من الارز خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ وهى أسواق الدول العربية وأسواق المجموعة الاوروبية والسوق التركى.

ولقد أشارت نتائج جدول رقم (٤) إلى أن نسبة اختراق الصادرات المصرية من الأرز لأسواق الدول العربية قد أخذت اتجاها متزايدا حيث إنها قدرت بنحو ٠,٠٠٢، ٠,٠٠١، ٠,٠٢٧، ٠,٠٥٤، ٠,٠٥٦، ٠,٠٥٨، ٠,٠٤٥ .على التـرتيب خـلال أعـوام ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨ فى حين أن نسبة اختراق اسواق المجموعة الاوروبية قد أخذت أنماطا غير محددة حيث قدرت بنحو٠,٠٢٨، ٠,٠٠٣، ٠,٠١١، ٠,٠٠١، ٠,٠٠٠٤، ٠,٠٠٠٣، ٠,٠٠٠ على الترتيب خلال أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٥، ١٩٩٧، ١٩٩٨ وكذلك الحال ايضا بالنسبة لاختراق السوق التركى حيث يلاحظ أن قيمته أيضا لم تأخذ نمطا محددا حيث بلغت نحو ٠,٠٠١ ، ٠,٠١٨٣، ٠,٠٠٨٨ ، ٠,١٩٩٠ على الترتيب خلال أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨.

ولقد انعكست قيمة المؤشرات الثلاثة على المؤشر الاجمالى والذى قدرت قيمته بنحو٠,٠٠٢، ٠,٠٠٤، ٠,٠١١، ٠,٠٠٤٦، ٠,٠٢٤٨، ٠,١٥٢، ٠,٢٤٧ على التـرتيب خـلال أعـوام١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٦، ١٩٩١، ١٩٩٤، ١٩٩٦، ١٩٩٨.

والنتائج السابقة للمؤشر الاجمالى تعكس قدرة الصادرات المصرية من الارز على اختراق اسواق تركيا وأسواق الدول العربية فى المقام الاول على حساب أسواق المجموعة الاوروبية ولكن يلاحظ أن هناك تذبذب فى مؤشر نسبة الاختراق لتلك الاسواق مما يعكس عدم انتظام الصادرات المصرية إلى تلك الاسواق وقد يرجع ذلك لعدة عوامل[٦١] تتعلق الاولى بمواصفات الجودة حيث أصبحت الدول العربية خاصة الدول العربية البترولية والدول العربية بالشرق الاوسط تفضل الحصول على سلعة بمواصفات جودة عالية وتتفق مع رغبات المستهلكين والذى أدى إلى تزايد طلبهم على الارز الامريكى متوسط الحبة المعالجة بزيت البرافين. وثانى تلك العوامل هو أن هناك بعض الاسواق تستوعب الصادرات المصرية المتوسطة ومنخفضة الجودة والمتمثلة فى أسواق دول أوروبا الشرقية خاصة دول الاتحاد السوفيتى السابق. بينما العامل الثالث يتمثل فى أن سياسة السوق التركى تستهدف استيراد وتخزين أرز شعير لتشغيل المضارب المحلية مع خفض الطلب على واردات الارز الابيض.

٥- تقييم لآثار سياسة التحرر الاقتصادى على محصول الارز :

١- ظهرت الآثار الايجابية لسياسة التحرر الاقتصادى متمثلة فى تضاعف الانتاج الكلى من

الارز الشعير خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ الامر الذى يعكس نجاح الحملة القومية للنهوض بإنتاج الارز من خلال تعميم زراعة أصناف عالية الانتاجية مبكرة فى النضج لمواجهة محدودية الموارد المائية.

٢- انعكست إجراءات السياسة السعرية على إلغاء أسعار التوريد للأرز الشعير على مستوى المنتجين مما أدى إلى حصولهم على أسعار مزرعية بلغت نحو ٧٠٠ جنيه / طن عام ١٩٩٨، وبمعدل زيادة بلغ نحو ٢٣٠,٩٪ عن نظيره البالغ نحو ٢١١,٥ جنيه/طن عام ١٩٨٥ وقدر نصيب المنتجين بنحو ٨١,٩٣٪ من سعر المستهلك من الارز الابيض والمقدر بنحو ١٣٧٨ جنيه / طن خلال عام ١٩٩٨، وترتب على ذلك التوسع فى الرقعة المنزرعة من محصول الارز الصيفى من نحو ٠,٩٢ إلى ١,٢٢ مليون فدان خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨ .

٣- ترتب على تحرير أسواق المدخلات والمخرجات انخفاض الضرائب الضمنية التى يتحملها منتجو الأرز من نحو ٣٦٪ إلى ١٢٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ بينما انخفض معدل الدعم الضمنى على المدخلات المتاجر فيها المستخدمة فى إنتاج الارز الشعير من نحو ٤٤٪ إلى ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ وترتب على ذلك انخفاض صافى معدل الضرائب الضمنية على المنتجين من نحو ٣٤٪ إلى ٦٪ خلال الفترة المدروسة.

٤- ترتب على خفض الدعم الضمنى على مستوى المدخلات زيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج المتاجر فيها فى ضوء انخفاض مؤشر صافى الخسارة على مستوى المنتج بنحو ٦٦,٨ ٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ فى حين أن خفض الدعم التدريجى على أسعار المستهلك قد أدى إلى توجيه الانفاق لنوعية سلعة ذات منفعة مرتفعة فى ضوء انخفاض قيمة مؤشر صافى الخسارة على مستوى المستهلك بنحو ٨١,٢٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨, وعلى هذا الاساس فقد انخفض ما تتحمله الدولة من أعباء الدعم المقدم لمنتجى ومستهلكى الأرز بنحو ٩١,٨١٪ خلال نفس الفترة المدروسة.

٥- زيادة دور القطاع الخاص فى ضرب الارز حيث أصبح يتعامل فى نحو ٨٨,٥٪ من إجمالى كمية الارز الشعير المنتجة المقدرة بنحو ٥,٨ مليون طن عام ١٩٩٨,/٩٧ الامر الذى يعكس زيادة استثمارات القطاع الخاص فى إنشاء مضارب تجارية جديدة والتوسع التجارى فى استخدام فراكات على مستوى القرى لأغراض تجارية وقيام رجال الاعمال باستيراد فراكات من آسيا تنتج نوعية أفضل من الارز الابيض. ويلاحظ أن إنتاجية العامل بالمضارب عموما قد زادت من نحو ١٨١

إلى ٢٧٣ طنا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٧ مما يفسر زيادة القدرة التنافسية للارز المصرى فى السوق المحلى والتصديرى.

٦- ترتب على السياسة الانتاجية والسعرية والتسويقية المطبقة على محصول الارز توفير احتياجات المستهلكين المتزايدة والتى ازدادت من نحو ١,٤٣ إلى ٢,٦٦ مليون طن خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ والذى يعكس تزايد متوسط نصيب الفرد من نحو ٢٦,٧ إلى ٤٠,٤ كجم خلال نفس الفترة المدروسة.

٧- ارتفاع اسعار المستهلك من نحو ٣٥٠ إلى ١٣٧٨ جنيه / طن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ ومن خلال مقارنته بأسعار المنتجين يعكس تزايد نصيب الوسطاء المتعاملين فى تجارة الارز المحلية والذى قد يلجأ لتخزين الارز على حساب الكميات المتاحة للتصدير للأسواق العالمية.

٨- رغم الميزة النسبية فى إنتاج الارز وانخفاض اسعاره التصديرية بالمقارنة بأسواق بعض الدول المنافسة إلا أن صادرات الارز المصرى لمختلف الاسواق العالمية تتسم بعدم الاستقرار فى ضوء أن بعض الاسواق تستورد أرز شعير فقط وهو مرتبط بطاقاتها من المضارب المحلية. بينما توجه لأسواق الدول العربية خاصة البترولية صادرات قد تكون غير مطابقة لمواصفات الجودة المطلوبة وذوق المستهلك بتلك الاسواق.

٦- توصيات البحث:

١- تشجيع احلال أصناف أرز قليلة المكث بالأرض وعالية الانتاجية من شأنه زيادة الانتاج من نفس المساحات المزروعة لمواجهة احتياجات الطلب المحلى المتزايد كنتيجة لزيادة السكان دون التأثير على خفض فائض العرض المتاح للتصدير.

٢- العمل على توفير قاعدة بيانات قادرة على التنبؤ بالمساحات والانتاج الكلى والمستويات السعرية من اجل استقرار الانتاج الكلى وضمان تشغيل الطاقة المتاحة من المضارب وتحديد حاجة السوق المحلى والسوق العالمى من الارز الابيض.

٣- التأكيد على مراقبة الجودة فى تصنيع وتجهيز انتاج المضارب من الارز الابيض فى ضوء المواصفات القياسية للاسواق العالمية.

٤- الاهتمام بترويج الصادرات المصرية من الارز من خلال دراسة مواصفات السلعة المطلوبة فى ضوء تفضيلات المستهلكين بالسوق العالمى على أن تنعكس نتائج تلك الدراسات على مواصفات الجودة للانتاج المحلى للمضارب.

٥- الاهتمام بإجراء دراسات من شأنها تقدير أثر التشوهات السعرية فى أسواق الموارد وعدم استغلال الطاقات التصنيعية على الميزة النسبية وانعكاس ذلك على مايوفره انتاج تلك السلعة من عملة صعبة من ناحية وعلى الميزة التنافسية فى الاسعار من ناحية أخرى.

الملخص

قبل عام ١٩٩١ احتكرت الدولة تجارة الارز المحلية والخارجية وكان على المزارعين توريد انتاجهم من الارز الشعير للمضارب المملوكة للدولة بأسعار محددة فى إطار نظام التوريد الاجبارى لحصص معينة من الانتاج وكانت مشاركة القطاع الخاص محدودة فى ضرب الارز ولم يكن مسموحا لهم بالنقل والتخزين والتجارة فى ذلك المحصول.

بعد عام ١٩٩١ قامت الحكومة برفع الحظر على ضرب وتخزين وتجارة الارز وإلغاء التوريد الاجبارى بنظام الحصص حيث ترك لآليات السوق تحديد اسعار الارز. ولقد استجاب المزارعون للحرية الاقتصادية وارتفاع اسعار السوق مما انعكس على زيادة الرقعة المزروعة من نحو ١,١ إلى ١,٢٥ مليون فدان خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٨ وصاحب ذلك تعميم أصناف عالية الانتاجية مبكرة النضج الامر الذى أدى إلى زيادة الانتاجية الفدانية من نحو ٣,٣٢ إلى ٣,٦٣ طنا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨, ومحصلة الزيادة فى كل من المساحة والانتاجية قد انعكست على زيادة الانتاج الكلى من الارز الشعير من نحو ٣,٤٤ إلى ٤,٤٥ مليون طن خلال نفس الفترة المدروسة .

ولقد ترتب عن تحرير صناعة ضرب الارز عام ١٩٩١ التوسع فى إنشاء المضارب الخاصة وتقلص فى المضارب المملوكة للدولة حيث قامت المضارب الخاصة والفراكات بالقرى بضرب نحو ٨٦,٤٩٪ من إجمالى الكميات المنتجة من الارز الشعير والمقدرة بنحو ٥,٤٨ مليون طن خلال عام ١٩٩٨/٩٧, وصاحب ذلك زيادة متوسط انتاجية العامل فى المضارب من نحو ١٨١ إلى ٢٣٧ طنا خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨.

ولقد ترتب على تحرير أسواق المدخلات والمخرجات عدة نتائج هامة انعكست على انخفاض

الفروق بين الاسعار المزرعية للارز الشعير ونظيرتها الاقتصادية الامر الذى ترتب عليه انخفاض الضرائب الضمنية التى يتحملها المنتجون من نحو ٣٦٪ إلى ١٢٪ خلال الفترة ١٩٨٨ -١٩٩٨. وفى ضوء قيام الدولة بحذف صور الدعم عن الاسمدة والمبيدات. فقد ترتب على ذلك زيادة كفاءة استخدام تلك الموارد والذى عكسه الانخفاض فى قيمة مؤشر صافى الخسارة على مستوى المنتج بنحو ٦٦,٨٪ خلال نفس الفترة سالفة الذكر.

بينما انعكست الإجراءات السعرية على المستهلكين فى ضوء انخفاض الدعم الذى يتقاضونه من نحو ٣٦٪ إلى ١٢٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٨ حيث زيادة ترشيد استهلاك سلعة الارز محليا من خلال انخفاض قيمة مؤشر صافى الخسارة على مستوى المستهلك بنحو ٨١,٢٪ خلال نفس الفترة سالفة الذكر. ولذلك فقد انخفضت أعباء الدعم التى تتحملها الحكومة على مستوى المنتجين والمستهلكين من خلال قيمة مؤشر صافى الخسارة المجتمعين والذى انخفض بنحو ٩١,٨١٪ خلال نفس الفترة المدروسة.

ولقد أشارت نتائج البحث إلى أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج الارز إلا أن الميزة التنافسية لها لا تتيح لها نمط مستقر من الصادرات لأسواق العالم رغم انخفاض اسعارها مقارنة بنظيرتها من الاسواق التنافسية كالولايات المتحدة الامريكية وايطاليا واليونان والسبب فى ذلك عدم الالتزام بمواصفات الجودة وأذواق المستهلكين لأسواق الدول العربية خاصة البترولية من ناحية. وتصدير الارز الشعير لبعض الاسواق مثل السوق التركى والذى يرتبط بالسعة التخزينية وطاقة ضرب الارز المحلية به.

الملحـق

جدول رقم (١) - معدلات النمو السنوى ومعامل الاختلاف لأهم المتغيرات المؤثرة على سوق الارز المصرى خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٨

مرحلة	المتغير التابع	وحدة القياس	معدل النمو السنوى٪ (١)	معامل الاختلاف٪ (٢)	المتوسط الحسابى
الانتاج	المساحة	مليون فدان	٣,٩*(٣)	١٨,٦٢	١,١٦
من الارز	الانتاجية الفدانية	طن	٣,٤٨*	١٥,٠١	٣,٠٩
الشعير	الانتاج الكلى من الارز الشعير	مليون طن	٧,٣٩*	٣١,١٣	٣,٦٩
التسويق	الانتاج الكلى من الارز الابيض	مليون طن	٧,٣٥*	٣١,٨	٢,٣٨
للارز	العرض الكلى	مليون طن	٦,٢٨	٢٦,٠٨	٢,٢٥
الابيض	الاستهلاك المحلى	مليون طن	٦,١*	٢٥,٣٤	١,٩٧
	الفاقد	مليون طن	٧,٣*	٣٠,٨٥	٠,١٤١
	التقاوى	مليون طن	٢,٥٦*	١٥,٤٦	١,٠٧١
	مصادر استهلاك أخرى	مليون طن	١٤,٠٢*	٥١,٨٨	٠,٠٠٧
	التصدير	ألف طن	٣,١٦	٧٦,٥١	١٥٠,٠
المستويات	السعر المزرعى للأرز الشعير	جنيه/ طن	١٠,٦٦*	٤١,٧٩	٤٥٩,١٦
السعرية	السعر المزرعى المكافىء	جنيه/ طن	١٠,٨٦*	٤١,٩١	٤٧١,٣٤
	سعر الجملة	جنيه/ طن	٧,٩*	٣٠,٨٩	٩٨٦,٣٢
	سعر السمتهلك	جنيه/ طن	٧,٢٧*	٢٨,٨٢	١٠٠١,٩٢
	سعر التصدير	دولار/ طن	٠,٣	١٧,٢١	٣١٤,٩

١- قدر معدل النمو السنوى من خلال الصيغة نصف اللوغاريتمية للعامل التابع المدروس مع الزمن كعامل مستقل.

٢- قيمة معامل الاختلاف = الانحراف المعيارى / المتوسط الحسابى ١٠٠x

٣- تعكس قيمة * المعنوية عند ٠,٠٥

المصدر : جمعت وحسبت من مراجع ارقام (٢) ، (٢١) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣١).

جدول رقم (٢)

الاسعار العالمية للأرز والاسمدة الكيماوية

(دولار / طن) خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	أرز أبيض تايلاند (CIF)[٦٩]	أسمدة نيتروجينية ٤٦,٥٪ (CIF)	سماد فوسفاتى (FOB)
١٩٨٥	٢١٧,٤	١٣٦,٣٣	١٢١,٣٨
١٩٨٦	٢١٠,٢	١٠٧	١٢١,١٧
١٩٨٧	٢٢٩,٨	١١٦,٥٨	١٣٨
١٩٨٨	٣٠١,٥	١٥٥	١٥٨,٣٨
١٩٨٩	٣٢٠,٣	١٣٢,١٧	١٤٤
١٩٩٠	٢٨٢,٢	١٥٧	١٣١,٨٢
١٩٩١	٣١٢,٦	١٧٢	١٣٣,٣٢
١٩٩٢	٢٨٧,٤	١٤٠,٣٣	١٢٠,٧٤
١٩٩٣	٢٦٧,٩	١٠٦,٧٥	١١١,٩٥
١٩٩٤	٣٥٨	١٤٧,٩٢	١٣٢,١١
١٩٩٥	٣٢٧,٨	٢١١,٥	١٤٩,٦٣
١٩٩٦	٣٦٢,٢	٢٠٥,٤٨	١٧٥,٨٣
١٩٩٧	٣٠٢,٤٧	١٢٧,٩٣	١٧١,٩١
١٩٩٨	٣٠٥,٤٢	١٠٣,٠٥	١٧٣,٦٣

المصدر : : مرجع رقم (٦٢)

جدول رقم (٣)

سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف الظلى

(جنيه/دولار) خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	سعر الصرف الرسمى(١)	معامل التحويل القياسى (٢)	سعر الصرف الظلى (٣)
١٩٨٥	٠,٧٠	٠,٨٢	٠,٨٥
١٩٨٦	٠,٧	٠,٨٣	١,١٢
١٩٨٧	١,٣٥	٠,٨٨	١,٧
١٩٨٨	١,٨٨	٠,٨٩	٢,٨٢
١٩٨٩	٢,٢٢	٠,٨٨	٢,٥٣
١٩٩٠	٢,٦٨	٠,٩١	٢,٩٥
١٩٩١	٣,٢٣	٠,٩٢	٣,٥١
١٩٩٢	٣,٣٣	٠,٨٨	٣,٧٧
١٩٩٣	٣,٣٧	٠,٨٧	٣,٨٩
١٩٩٤	٣,٣٩	٠,٨٩	٣,٨٢
١٩٩٥	٣,٣٩	٠,٨٧	٣,٩٠
١٩٩٦	٣,٣٩	٠,٨٦	٣,٩٥
١٩٩٧	٣,٣٩	٠,٨٤	٤,٠١
١٩٩٨	٣,٣٩	٠,٨١	٤,١٧

المصدر : :

١- مرجع رقم (٦٢)

٢- مراجع ارقام (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤)

٣- مرجع رقم (٦٥)

جدول رقم (٤)

تقدير الايرادات الاقتصادية بالجنيه للفدان من الارز الصيفى

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	السعر الاقتصادى لطن الارز(١)	الانتاجية الفدانية(٢)	قيمة المنتج الثانوى فدان(٣)	الايرادات للفدان(٤)
١٩٨٥	٩٩,٧	٢,٥	٣٦,٧٥	٢٨٦
١٩٨٦	١٣٣,٩	٢,٤٣	٤٢,٩٨	٣٦٨,٣٥
١٩٨٧	٢٣٨,٥	٢,٤٥	٤٥,٥٤	٦٢٩,٨٦
١٩٨٨	٤٠٧,٣	٢,٥٤	٤٣,٤٣	١٠٧٧,٩٧
١٩٨٩	٥٢٠,٨	٢,٧٢	٤١,٠٥	١٤٥٧,٦٣
١٩٩٠	٥٢٢,١	٣,٠١	٤١,٦٢	١٦١٣,١٤
١٩٩١	٦٨٩,٩	٣,٣٢	٤٧,٧١	٢٣٣٨,١٨
١٩٩٢	٦٨٧,١	٣,٤٣	٥٣,٧	٢٣٨٩,٨٤
١٩٩٣	٦٥٥,١	٣,٥٢	٥٨,٨	٢٣٠٥,٧٩
١٩٩٤	٨٧٩,١	٣,٤٢	٦٣,٢	٣١٥٧,٦٣
١٩٩٥	٨٠٢,٨٣	٣,٤٨	٧٢,٦	٢٨١٨,٢٨
١٩٩٦	٨٧٨,٧٢	٣,٥٢	٨٠,٩	٣١٣٨,٨٤
١٩٩٧	٧٧٥,٠٨	٣,٦٣	١٠٩,٤	٢٨٣٧,٦٨
١٩٩٨	٧٩٢,٣٤	٣,٦٣	٧٢	٢٩٤٨,١٩

المصدر : :

١- جدولا رقم (٢) ، (٣) بالملحق ، مرجع رقم (٦٦)

٢- مرجع رقم (٢)

٣- مرجع رقم (٢)

٤- الايرادات الفدانية = (عمود (١) X عمود (٢)) + عمود (٣)

جدول رقم (٥) بينود التكاليف الانتاجية بالاسعار الاقتصادية للارز الصيفى جنيه/فدان

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	تكاليف متاجر فيها ١٠٠٪		تكاليف متاجر فيها <١٠٠٪		تكاليف غير متاجر فيها		
	اسمدة كيماوية(١)	أخرى (٢)	العمل الآلى(٣)	مصروفات عمومية(٤)	عمل بشرى(٥)	مياه رى(٦)	أخرى (٧)
١٩٨٥	١٨,٥٢	٢٥,٤٤	٦٥,٥	١٧,٦	١٦٧,٨٧	١٧٦	٢٥,٠٩
١٩٨٦	٢٢	٢٧,٦٣	١٠٦,٠٢	١٩,٥٥	١٦٠,٦٥	١٧٦	٥٢,٧
١٩٨٧	٣٩,٩٤	٣٠,٧٢	١١٥,٢٢	٢٢,٥	١٨٧,٨٤	١٧٦	٢٤,١١
١٩٨٨	٦٤,٩٦	٣٣,٧٢	١٤٢,١١	٢٦,٧٦	١٧١,٦٦	١٧٦	٢٥,٧١
١٩٨٩	٦٧,٣٧	٣٧,٥٦	١٥٢,٩٥	٢٨,٨	١٧٨,٥٨	١٧٦	٢٧,٣٨
١٩٩٠	٨٢,٠٨	٥٩	١٣٢,٠٩	٢٦	١٨٦,٨	١٧٦	٢٠,٤
١٩٩١	١٠٥,٥٥	١٠٣,٧	١٦٨,٦٩	٥٤,٤	٢٢٢,٥	١٧٦	٢١,٣
١٩٩٢	٩٦,٥٩	١٣٨,١	٢٣٦,٧٢	٦١,٨	٢٤١,١	٢٦٤	٢٤,٦
١٩٩٣	١٠٥,٢	١٥١,٥	٢٦٨,٢٦	٧٧,٣	٢٦٤,٤	٤٩٢,٧٦	٣٤
١٩٩٤	١٤٣,٥٧	١٥١,٥	٢٩٢	٨١,٧	٢٧٩	٥٢٨	٣٣,١
١٩٩٥	١٤٣,٥٧	١٥٧,٢	٣٢٣,٤٣	٨٩,٤	٢٨٩,٢	٥٧٢	٤٣,٤
١٩٩٦	١٣٠,٦٥	١٧٣,٥	٣٥٧,٥١	٩٣,٤	٢٩٧,٥	٦١٦	٣٢,٥
١٩٩٧	٩٤,٥٩	١٦٢,٨	٤٠٧,٧٢	٩٦,١	٢٨٤,٦	٦١٦	٤٢,٦
١٩٩٨	٨٧,٧٣	١٧٨,٩	٣٩٣,٩٩	٩٨,٣	٢٨٦,٧	٦١٦	٥٢,٨

١- تم تقدير السعر الاقتصادى لطن الاسمدة النيتروجينية والفوسفاتية على أن يتم تقدير تكلفة الفدان منها طبقا للمقننات الفدانية بنحو ٢٦٦ كجم سماد نيتروجينى ١٥,٥٪ ، ١٠٠٠ كجم فوسفاتى ١٥٪.

٢- تشمل التقاوى والمبيدات ،أسعارها الاقتصادية تساوى أسعارها المالية.

٣- تكون نسبة التكاليف المتاجر فيها ٥٩٪ والتكاليف غير متاجر فيها ٤١٪ بعد تعديل التكاليف المالية بمعدلات التغير فى أسعار الوقود

٤- تكون نسبة التكاليف المتاجر فيها ٥٠٪ والتكاليف غير متاجر فيها ٥٠٪.

٥- السعر الاقتصادى لتكلفة العمالة بتماثل مع نظيره المالى فى ضوء أنه يمثل أعلى أجر خلال مرحلة التشغيل الكامل للعمالة وقت الزراعة والحصاد.

٦- تم تقديرها من خلال حاصل ضرب المقنن المائى المقدر بنحو ٨,٨ ألف م٣/فدان فى سعر الظل المقدر . بمرجع رقم (٣٥).

٧- تشمل تكاليف العمل الحيوانى والسماد البلدى حيث أسعارها الاقتصادية تساوى أسعارها المالية.

المصدر:

مراجع أرقام (٢) ، (٣٥) ، (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٦) ، (٦٨).

جدول رقم (٦)

تقدير الايرادات والتكاليف متاجر فيها والموارد المحلية على مستوى الفدان بالجنيه بالاسعار المالية والاقتصادية لمحصول الارز بمصر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	الاسعار المالية[١]			الاسعار الاقتصادية		
	الايرادات	تكاليف متاجر فيها	موارد محلية*	الايرادات (٢)	تكاليف متاجر فيها(٣)	موارد محلية*(٤)
١٩٨٥	٥٦٥,٥	٨٢,١٣	٢٢٨,٥٨	٢٨٦	١٤٤,١٢	٣٤٨,٧٨
١٩٨٦	٦٤٣,٧٩	١٠٦,٥٢	٢٣٩,٥٥	٣٦٨,٣٥	١٧٤,٨١	٣٦٢,٧
١٩٨٧	٥٥٠,٢٤	١١٩,٢٥	٢٧٠,٣٨	٦٢٩,٨٦	٢٠٣,٩٥	٢٩٣,٥٨
١٩٨٨	٦٩٤,٩٤	١٤٠,٢٥	٢٦٨,٩٤	١٠٧٧,٩٧	٢٤٧,٩٨	٣٩٢,١٤
١٩٨٩	١٠٢٥,٦٩	١٥٧,٢٦	٢٨٢,٩٩	١٤٥٧,٦٣	٢٦١,٦٥	٤٠٦,١٩
١٩٩٠	١١٤٦,٢٩	١٧٤,٨١	٢٧٤,٣٩	١٦١٣,١٤	٢٨٤,٨٨	٣٩٧,٤٩
١٩٩١	١٤٩٤,٥٦	٢٦٣,٢٢	٣٨٠,٠٨	٢٣٣٨,١٨	٣٨٨,٠٦	٤٦٣,٢٨
١٩٩٢	١٥٨٨,٥	٣٥٣,٤٧	٣٩٣,٥٣	٢٣٨٩,٨٤	٤٨٤,٥٨	٥٧٨,٣٣
١٩٩٣	١٧٨٨,٣	٣٩٤,٦	٤٤٤,٤	٢٣٠٥,٧٩	٦٠١,٥١	٧٨٩,٣٣
١٩٩٤	٢١٩٤,٢	٤٢٦,٢٨	٤٧٢,٥٢	٣١٥٧,٦٣	٦٦٦,٧٥	٨٤٢,١٢
١٩٩٥	٢٣١٢,٧	٤٧٢,٥٦	٤٠٩,٧٤	٢٨١٨,٢٨	٧٠٨,٠٦	٩١٠,١٤
١٩٩٦	٢٥٢٣,٩	٣٠٤,٢٧	٥٢٣,١٣	٣١٣٨,٨٤	٧٤٦,٤٣	٩٥٤,٢٣
١٩٩٧	٢٦٥٧,٩	٥١٣,٤٩	٥٦٤,١	٢٨٣٧,٦٨	٧١٨,٨	٩٥,٢١
١٩٩٨	٢٦١٣	٥٣٠,٨٢	٥٤٩,٩٨	٢٩٤٨,١٩	٧٣٢,٨٤	٩٨١,١٨

* تم استبعاد ايجار الارض من تكلفة الموارد المحلية

المصدر:

١- مرجع رقم (٢)

٢- جدول رقم (٤) بالملحق

٣- جدول رقم (٥) بالملحق

٤- جدول رقم (٥) بالملحق

جدول رقم (٧)

قيمة صادرات الارز والصادرات الزراعية على مستوى مصر والعالم بالمليون دولار

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	مصر		العالم	
	صادرات الارز	الصادرات الزراعية	صادرات الارز	الصادرات الزراعية
١٩٨٥	٥,٤	٦٦١,٥	٣٣٠٤,٥	٢٠٨٩٨٨,٦
١٩٨٦	١٦,٠٢	٦٦٩,٣	٣٢٩٨,٥	٢٢٩٤٥٧,١
١٩٨٧	٣٩,٦٥	٦٧٢,٥	٣٤٣٢,٢	٢٥٣١٢١,٤
١٩٨٨	١٧,٦٣	٥١٣,٧	٤٠٦٠,١	٢٨٨٠٧٤,٩
١٩٨٩	٨,٢٩	٥٣٢,٤	٤٩٦٢,٨	٣٠٢٥٨٢,٩
١٩٩٠	١٨,١٨	٤٢٧	٤١٤٥,١	٣٢٦٣١٢,٦
١٩٩١	٣٨,٧١	٣٩٠,٩	٤٤٨١,٤	٣٢٩٢٠٢,٩
١٩٩٢	٥٧,٣١	٤٠١,٢	٥٣٤٤,٤	٣٥٨٠٨٣,٢
١٩٩٣	٤٠,٠٥	٣٦٠,٣	٥١٣٠,٨	٣٣٩٠٩١,٦
١٩٩٤	٧٨,٥٨	٥٥٢,٦	٦١٩٢,٤	٣٨٩٠٥٦,٧
١٩٩٥	٥٦,٧٤	٥٣٦,١	٧٣٣٥,٥	٤٤٣٤٠٩,٤
١٩٩٦	١١٧,٧	٥٢١,١	٧٦٥١,٩	٤٦٥٦٩٨,٨
١٩٩٧	٧١,٣٦	٤٤٢,٢	٧٨٠٩,٠	٤٥٨٠١٢,٣
١٩٩٨	١٣٥,١٩	٥٧٤,٩	٩٥٦٨,٤	٤٣٨١١٢,٥

المصدر : :

٣- مرجع رقم (٥٦)

جدول رقم (٨)

واردات مصر لأهم الاسواق المستوردة من الارز الابيض والعرض المحلى لتلك الاسواق بألف طن

خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

السنة	السوق العربى				السوق التركى				سوق المجموعة الاوروبية			
	اجمالى الانتاج	اجمالى الصادرات	اجمالى الواردات	واردات مصر	اجمالى الانتاج	اجمالى الصادرات	اجمالى الواردات	واردات مصر	اجمالى الانتاج	اجمالى الصادرات	اجمالى لواردات	واردات مصر
١٩٨٥	١٩٨,٤	١٠٠,٧	١٩٢٥,٩	٥,٤	٢٧٠	٠,٠٥	٨٥,٣	(١)-	١٨٩٦,٨	٤٣,١	١٧٧,٠	-
١٩٨٦	١٧٩,٩	١٨٥,٩	١٩٢٠	٣٠,٥٧	٢٧٥	٠,٠٥	٨٦,١	-	١٩٦١,١	٧٨,٩	٧٧,٢	-
١٩٨٧	٣٢١,٣	١٥٢,٢	١٩٩٤,٧	٢٦,١٥	٢٧٥	١,٣	١٥٨,٦	-	١٨٨٥,٧	٩٣,٨	١٣٨,٠	٥٥
١٩٨٨	٢٣٩,٧	٨٧,٢	١٩٤٨,٥	٢١,٦١	٢٦٢,٥	٠,١١	٩١,١	-	١٩٤٣,١	٦٥,١	١٤١,٤	٦٦,٣
١٩٨٩	٣١٣,٠٥	٢١٨,٢	٢٠٦٢,٨	١٩,١٥	٣٣٠	٠,٤	٢٢٠,٩	-	١٩٤٣,٨	٩٦,١	١٨٣,٠	٦٦,٧
١٩٩٠	٣٠١,٥	١٨٢,٢	١٨٧٥,٤	٥٤,٢٩	٢٣٠	١,٢	١٩٠,٧	-	٢٢٣٨,٤	٦٤,٢	١٠٤,٦	٢٢,٧٢
١٩٩١	٤٦٨,١	١٣٥,٣	١٨٥٩,٦	١٠١,٩٢	٢٠٠	٥,٥	١٣٢,٧	-	٢١٩٠,٨	٨٠,٧	٩٢,٣	-
١٩٩٢	٢٧٠,٦	٢١٤,٣	٢٤٤٣,٣	١٣٦,٣٦	٢١٥	١,٢	٢٦٤,٧	٥,١	٢١٦٥,٣	٤٠,٦	٦٨,٢	-
١٩٩٣	٣٣٢,٥	٣٢١,٨	٢٩١,٧	٧١,١٥	٢٢٥	١,٨	٢٨٩,٤	٤,٥	١٩٧٣,٩	١٣٦,٩	١٧٧,١	٢٣,٩
١٩٩٤	٥١١,٩	١٧٨,٥	١٩٥٧,٥	١٢٧,٦١	٢٠٠	٠,٦	١٩٥,٦	٧٢,٥	٢١٢٤,٨	١٣٥,٩	١٩٧,١	٢١,٥
١٩٩٥	٣٧٦,١	٢٩٣,٤	٢٢٢٩,٢	٨٥	٢٠٠	٠,٩	٣٠٠,١	١٩,٧	٢١٠٨,٩	١١٧,٩	٢٥٧,٢	١,٨٤
١٩٩٦	٣٩٥,٦	٢٠٦,٢	٢٥٥٠,٥	١٦١,١٤	٢٨٠	١,٣	٢٠٣,٧	٤٢,٧	٢٦٦١,٨	١٠٩,٢	١٧٣,٦	١٧,٢
١٩٩٧	٣٦١,٣	٧٢,٦	٣٠٢١,٧	٦٣,٢٨	٢٧٥	٠,٥	٢٦٧,٨	١٧,٣	٢٧١٦,٨	١١٨,٣	١٧١,٧	١,١١
١٩٩٨	٤٢٤,٦	١٢,٨	٢٨٨٨,٧	١٥٠,٨٣	٣١٧	٠,٦	٢٧٥,٣	١١٧,٩	٢٦٦٧,٩	١٢٤,١	١٢٠,٣	١٠,٣٥

(١) عدم وجود واردات مصرية لذلك السوق

المصدر: المرجعان رقما (٥٠)، (٥٦)

الهوامش

1- Kent L., Krenz R. and Ahmed A., " Liberalization can lead to net increases in Employment: The case of rice" **RDI, Policy brief,** issue No. 11 Cairo, Jan. 1999.

٢- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ,الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى، الادارة العامة للاحصاءات الزراعية.

٣- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ،**مرجع سابق.**

4- Kent L., Krenz R. and Ahmed A., **Op. Cit.**

5- Holtzman J. S. & Ismail A. and Stathacos C., " Rice Subsector baseline Study", **Report No.3. Mve Unit, APRP**, Cairo, March 1999.

٦- تمكث اصناف جيزة ١٧١ جيزة ١٧٦ نحو ١٢٥ ، ١٥٥ يوما على الترتيب حتى فترة الحصاد ، مرجع رقم (٥)

٧- يمكث صنف جيزة ١٧٥ نحو ١٢٥ يوما حتى فترة الحصاد ، مرجع رقم (٥).

8- Holtzman, J. S. & I. A., **Op. Cit.** P6.

٩- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، **مرجع سابق.**

١٠- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، **مرجع سابق.**

١١- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، **مرجع سابق.**

١٢- أحمد فؤاد محمد حسنين، **"الكفاءة التسويقية للارز فى مصر "**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة القاهرة. ١٩٩٧.

13- Kent L., K. R., **OP. Cit.** P.2

14- Kent L., K. R., **OP. Cit.** P.2

15- Kent L., K. R., **OP. Cit.** P.4

١٦- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، **مرجع سابق.**

17- Kent L., K. R., **OP. Cit.** P.4

18- Kent L., K. R., **OP. Cit.** P.5

١٩- أحمد فؤاد محمد حسانين ، **مرجع سابق.**

٢٠- العرض المحلى = الانتاج المحلى - الصادرات + الواردات + المخزون

21- FAO, **Food balance sheet**, Rome, Italy, Various issues.

٢٢- التصنيع من المنتجات الغذائية

23- FAO, " Food Balance Sheet", **OP. Cit**

24- FAO, " Food Balance Sheet", **OP. Cit**

25- FAO, " Food Balance Sheet", **OP. Cit**

26- FAO, " Food Balance Sheet", **OP. Cit**

٢٧- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، **مرجع سابق.**

٢٨- تم تقديره من خلال استخدام معامل التحويل الارز الشعير إلى الارز الابيض والمقدر بنحو ٦٢٪ ، **مرجع (٥).**

٢٩- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **النشرة ربع السنوية لأسعار الجملة للمواد الغذائية** ، أعداد مختلفة.

٣٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **النشرة الشهرية لأسعار المستهلك** ، أعداد مختلفة.

31- FAO, "**Trade Year Book**", Rome, Italy, Various issues.

32- Toskok, Isabelle, "**Agricultural Price Policy: Practitioner's: guide to partial Equilibrium analysis**", Cornell University press, London, 1990.

33- Toskok, I.**op.cit**, p.42.

34- Toskok, I.**op.cit**,p.43.

35- FAO."**A policy analysis study : Egypt Comparative advantage and competitiveness, of crops and their rotations**", Regional office for the **Near East**, Cairo, May 2000.

36 - Nominal Protection Coefficient on Tradable Output (NPC)

37- Nominal Protection Coefficient on Tradable Output (NPI)

38- Effective protection coefficient (EPC)

39- Subsidy Ratio to produce.

40- Toskok, I.**op.cit**,pp.56,79.

٤١-قيمة الدعم الضمنى / الضرائب الضمنية للمخرجات = الايرادات / فدان بالاسعار المالية - الايرادات / فدان بالاسعار الاقتصادية.

٤٢-قيمة الدعم الضمنى / الضرائب الضمنية للمدخلات المتاجر فيها = تكاليف عناصر الانتاج متاجر فيها / فدان بالاسعار المالية - تكاليف عناصر الانتاج متاجر فيها / فدان بالاسعار الاقتصادية.

٤٣- صافى التحويلات = الارباح / فدان بالاسعار المالية - الارباح / فدان بالاسعار الاقتصادية.

44- Toskok, I., **OP. Cit.**, P. 271.

٤٥- قدرت قيمة مرونة العرض السعرية بنحو ٠,٦٨ من خلال تقدير الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة بين الانتاج المكافئ كعامل تابع وسعر المزرعة المكافئ كعامل مستقل للارز الصيفى خلال الفترة ٨٥-١٩٩٨.

٤٦- قدرت قيمة مرونة الطلب السعرية بنحو -٠,٨٦ من خلال تقدير الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة بين الاستهلاك كعامل تابع والسعر الحقيقى للمستهلك من الارز الابيض خلال الفترة ٨٥-١٩٩٨.

٤٧- معدلات الضرائب الضمنية التى يتحملها المستهلك تكافئ معدلات الدعم الضمنى التى يأخذها المنتج والعكس صحيح حيث إن معدلات الدعم الضمنى التى يتلقاها المستهلك تكافئ معدلات الضرائب الضمنية التى يتحملها المنتج.

٤٨- قدر معامل التحويل من الارز الأرز الشعير إلى الارز الابيض بنحو ٦٧٪ على مستوى المضارب الحكومية٦٧٪-٧٠٪ ، على مستوى مضارب القطاع الخاص وأقل من ٦٥٪ بالنسبة للفراكات بالقرية، مرجع رقم (٥).

49-FAO, **Food Balance Sheet**, OP. Cit.

٥٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية ، أعداد متفرقة .

51-Kent L., K. R., **OP. Cit.** P.6

52-Domestic Resource Cost (DRC)

53-Relative Comparative Advantage (RCA).

54-Toskok I., **OP. Cit.**, P.118.

55- Holtzman, J.s. & I.A.op.,vit,p.66

56-FAO, **Trade Year Book**, Rome, Italy, various issues.

57- RIS, MOE and DEPRA, "**The International Competitiveness of Egypt in Perspective**". Cairo, 1998.

58- RIS, MOE, **OP. Cit.**, P.9

59- RIS, MOE, **OP. Cit.**, P. 86

60-RIS, MOE, *OP. Cit.*, P. 87

61-Holtzman J. S. & I. A. , **OP. Cit.**, P. 78

62-IMF, **International Financial Statistics yearbook**,Various issues.

63- Omran M.A., "**The impact of the liberalization of agricultural input and output. prices on the cropping pattern**", PH.D.Dissertation Department of Economics, Faculty of Agriculture, Suez canal University, Ismailia .

٦٤- يتم تقدير معامل التحويل القياسى من خلال المعادلتين التاليتين بمرجع رقم (٦٣)

$$\text{نسبة الحافز فى سعر الصرف} = \frac{\text{قيمة الصادرات (FOB) - دعم الصادرات + قيمة الواردات (CIF) + ضرائب الواردات}}{\text{قيمة الصادرات (FOB) + قيمة الواردات (CIF)}}$$

$$\text{معامل التحويل القياسى} = \frac{١}{\text{نسبة الحافز فى سعر الصرف}}$$

٦٥- سعر الصرف الظلى = سعر الصرف الرسمى / معامل التحويل القياسى.

٦٦- سعر الحدود المكافئ " للمخرجات المتاجر فيها ، وعناصر الإنتاج متاجر فيها مثل الاسمدة ، تقاوى " = سعر الصادرات بالعملة الاجنبية (FOB)[٦٧] X سعر الصرف (دولار / جنيه) - (تكاليف الشحن من الميناء للمضرب - تكاليف التصنيع / التعبئة + قيمة المنتجات الثانوية) / معامل التحويل - تكاليف النقل من المصنع للمزرعة، مرجع رقم (٣٦).

67- Free On Board

٦٨- سعر الحدود المكافئ للمدخلات المتاجر فيها المستوردة مثل الاسمدة الكيماوية = سعر الواردات بالعملة الاجنبية (CIF)[٦٩] x سعر الصرف (دولار / جنيه) + تكاليف الشحن والنقل من الميناء للمصنع) - (تكاليف التصنيع / التعبئة) - تكاليف النقل من المصنع للمزرعة ، مرجع رقم (٣٦).

69- Cost Insurance and Freight